الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الاجتماعية
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للأداء
لمهمة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2023

سبتمبر 2022

الفـهـــرس

المحورالأول : تقديم المهمة 4

1. استراتيجية المهمة 5
2. برامج المهمة 6
3. الميزانية و إطار النفقات متوسط المدى 8

المحور الثاني : تقديم برامج المهمة 14

برنامج الشغل و العلاقات المهنية 15

1. تقديم البرنامج 16
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 18
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 22

برنامج الضمان الإجتماعي 24

1. تقديم البرنامج 25
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 28
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 40

برنامج النهوض الإجتماعي 42

1. تقديم البرنامج 43
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 44
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 53

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج 56

1. تقديم البرنامج 57
2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 58
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 63

برنامج القيادة و المساندة 65

1. تقديم البرنامج 66

2. أهداف و مؤشرات قيس الأداء 67
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 70

الملاحق 72

1. بطاقات المؤشرات 73
2. بطاقات الفاعليين العمومين 111
3. بطاقات إدراج مقاربة النوع الاجتماعي 126
4. جداول خاصة بالبرامج 147

المحور الأول:تقديم المهمة

1. استراتيجية المهمة:

تتمثل مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ السياسة الاجتماعية للدولة الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة عبرترسيخ قيم التضامن بين أفراد المجتمع وفئاته وأجياله ودعم الرفاه الاجتماعي من خلال المساهمة في تكريس قيم العمل والتعويل على الذات في مجالات الشغل والعلاقات المهنية والصحة والسلامة المهنية والضمان الاجتماعي والنهوض بالفئات الضعيفة وذات الاحتياجات الخصوصية وتعليم الكبار والإحاطة بالجالية التونسية بالخارج من العمل على الحدّ من الفوارق بين الجنسين وتدعيم مقاربة النوع الإجتماعي في القطاع.

وتتنزل استراتيجية مهمة الشؤون الاجتماعية ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها الإتفاقيات الدولية في المجال الاجتماعي و مجال الشغل و العمل اللائق وأهداف التنمية المستدامة 2030 وجملة الوثائق المتعلقة باستراتيجيات مهمة الشؤون الاجتماعية وخاصة منها الاستراتيجية الوطنية للتنمية والإدماج الاجتماعي، مشروعي الاستراتيجية الوطنية للهجرة والتونسيين بالخارج والاستراتيجية الوطنية لمحو الأمية والتعليم غير النظامي إضافة إلى النصوص التشريعية والترتيبية ذات العلاقة والتي تمكن من تأطير وتوجيه التدخلات القطاعية لفائدة الفئات الاجتماعية في إطار ما تفرضه مبادئ حقوق الانسان .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أن تدخلات مهمة الشؤون الاجتماعية تشمل جزء هاما من مكونات المجتمع فتيات ونساء وفتيان ورجال من خلال تدخّلات الهياكل و المؤسسات الخاضعة لإشرافها على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

وتتميز مهمة الشؤون الاجتماعية في هذا الصدد بثراء المنظومة القانونية المعتمدة وطنيا ودوليا وتنوع الفئات الاجتماعية المتمتعة بخدماتها سواء تعلق الأمر بالفئات الهشة والمهمشة والفقيرة (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل، الاشخاص ذوي الإعاقة، الأطفال الفاقدي السند والاطفال في نزاع مع القانون والأطفال في حالة خطر...) أو بالأجيرات والأجراء بالقطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى العاملات والعاملين في القطاعات غير المهيكلة والمنتفعات والمنتفعين بتدخلات هياكل الشغل والصحة والسلامة المهنية (زيارات التفقد) وتدخلات مؤسسات الضمان الاجتماعي (التغطية الاجتماعية بالنسبة للمنخرطين) إضافة إلى التونسيات والتونسيين المقيمين بالخارج وأفراد عائلاتهم المقيمة بالتراب التونسي إضافة الى ثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي. كما تتميز المهمة بتدخلاتها الأفقية وتقاطع خدماتها مع هياكل وزارية أخرى على غرار وزارة الصحة والتربية والمرأة والأسرة وكبار السن ...

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في ضرورة ملائمة وسائل العمل المتاحة خاصة على مستوى تحسين المنظومات الإعلامية وتوفير المعطيات الإحصائية الضرورية خاصة تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي و آليات التنسيق بين السياسات العمومية الأفقية.

كما أنه وعلى الرّغم من المجهودات المبذولة إلا أنّه يلاحظ أن معدل الفقر لا يزال يسجل ارتفاعا كبيرا ليبلغ 15.2% تتوزع 10.1% بالوسط الحضري و 26% بالوسط الريفي كما يبلغ معدل الفقر المدقع 2.9%

تتوزع 1.2% بالوسط الحضري و 6.6% بالوسط الريفي (احصائيات المعهد الوطني للإحصاء – محين مارس 2021) . وتسجل النسب الأعلى للفقر بمناطق الشمال الغربي والوسط الغربي خاصة . كما تعتبر أعلى نسب بمناطق حاسي الفريد (53.5%) و جدليان (53.1%) و العيون (50.1%) وتتميز المناطق الأكثر فقرا ببروز الظواهر الاجتماعية كالأمية والبطالة والانقطاع المدرسي إضافة إلى مظاهر العمالة الهشة خاصة لدى الفئات من الفتيات والنساء. حيث تبلغ نسبة البطالة 15.3% تتوزع 13.1% رجال و 20.1% نساء ، كما تبلغ نسبة الأمية لدى الإناث والذكور في الوسط البلدي 12.9% وترتفع في الوسط غير البلدي لتصل إلى 29.5%.

لذا ، تعمل مهمة الشؤون الإجتماعية على تحسين المؤشرات الإجتماعية للفئات الضعيفة من خلال المساهة في التقليص من نسب الفقر والأمية والتقليص من عجز صناديق الضمان الإجتماعي إضافة إلى استقطاب القطاع غير المهيكل للانخراط في المنظومة الاجتماعية وتوطيد العلاقات والإحاطة بالتونسيات والتونسيين بالخارج وعائلاتهم .

وبناءا على نتائج التشخيص ولتذليل الصعوبات آنفة الذّكر تمّ تحديد المحاور الإستراتيجية التالية :

- ✓ تطويرالعلاقة الشغلية وتدعيم ظروف العمل اللائق والسلم الاجتماعي عبر تحيين المنظومة التشريعية في مجال الشغل ومزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسات إضافة الى مواصلة مسار المفاوضات الاجتماعية ومتابعة الرقابة على ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية.
- ✓ تطوير التغطية الاجتماعية وتحسين خدمات الصناديق الاجتماعية والعمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي والحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي .
- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والنهوض بالفئات الضعيفة والهشة وذات الاحتياجات الخصوصية وبلورة وتنفيذ برامج لإدماجها وتطويرآليات الدفاع الاجتماعي ومراجعة مسار استراتيجيات محو الأمية وتطوير مردوديتها.
- ✓ تدعيم سياسات الهجرة والإحاطة بالتونسيين بالخارج وتعزيز مساهمتهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،

2. برامج المهمة:

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ **برنامج الشغل والعلاقات المهنية**: يعنى أساسا بتنظيم العلاقات المهنية وتدعيم مقومات الحوار الاجتماعي بين أطرافها عبر مأسسة هذا الحوار قصد إرساء السلم الاجتماعي ومراقبة تطبيق تشريع الشغل والحرص على توفير ظروف الصحة والسلامة المهنية بأماكن العمل ،
- ✓ **برنامج الضمان الإجتماعي :** يهدف إلى ضمان الحق في التغطية الاجتماعية مع الحرص على ضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وضمان التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي

عبر توفير خدمات ذات جودة عالية للمضمونيين الاجتماعيين سواء من حيث الآجال أو نوعية الخدمات المسداة أو تقريبها من المضمون الاجتماعي،

- ✓ **برنامج النهوض الإجتماعي :** يعنى برنامج النهوض الاجتماعي بالفئات الهشة وذات الإحتياجات الخصوصية و غير المتكيفة إجتماعيا وذلك عبر العمل على توفير مقومات العيش الكريم سواء من خلال المساعدات الإجتماعية أو عبر خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية مع العمل على تحقيق الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي لهاته الفئات،
- ✓ **برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:** يعنى هذا البرنامج بالإحاطة الاجتماعية بالجالية التونسية المقيمة بالخارج والعمل على ضمان التغطية الاجتماعية ببلدان الإقامة وتعزيز صلتهم بالبلاد التونسية وتدعيم مساهمتهم في التنمية في إطار مقاربة تشاركية تضم كافة المتدخلين في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج،
- ✓ **برنامج القيادة والمساندة:** هو برنامج أفقي تتمثل مهمته في توفير خدمات الدعم والمساندة لبقية البرامج العملياتية عبر التوظيف الأنجع للموارد البشرية والمادية المتاحة تطبيقا لمقومات الحوكمة الرشيدة و التصرف التقديري في الموارد.

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة:ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	232700	254450	21750	%9.3
	اعتمادات الدفع	232700	254450	21750	%9.3
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	18470	21500	3030	%16.4
	اعتمادات الدفع	18470	21500	3030	%16.4
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1954600	3011050	1056450	%54
	اعتمادات الدفع	1954600	3011050	1056450	%54
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	6580	6500	-80	% -1.2
	اعتمادات الدفع	9133	15000	5867	%64.2
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-		
	اعتمادات الدفع	-	-		
المجموع	اعتمادات التعهد	**2212350**	**3293500**	**1081150**	**%48.9**
	اعتمادات الدفع	**2214903**	**3302000**	**1087097**	**%49.1**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023

حسب البرامج

(الوحدة:ألف دينار)

البرامج		ق م (1) 2022	تقديرات 2023 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية	اعتمادات التعهد	24340	29797	5457	%22.4
	اعتمادات الدفع	23580	29857	6277	%26.62
02 : برنامج الضمان الإجتماعي	اعتمادات التعهد	1011774	1168977	157203	%15.5
	اعتمادات الدفع	1011774	1168997	157203	%15.5
03 : برنامج النهوض الإجتماعي	اعتمادات التعهد	1085802	1998233	912430	%84
	اعتمادات الدفع	1085282	2000953	915670	%84.4
04 : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	اعتمادات التعهد	29700	33864	4164	%14
	اعتمادات الدفع	29670	33864	4194	%14.1
09 : برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	60734	62629	1895	%3.1
	اعتمادات الدفع	64597	68349	3752	%5.8
المجموع العام	اعتمادات التعهد	**2212350**	**3293500**	**1081150**	**%48.87**
	اعتمادات الدفع	**2214903**	**3302000**	**1087097**	**%49.1**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

- تحليل اهم التطورات التي طرأت على تقديرات الاعتمادات لسنة 2023 :

بلغت تقديرات ميزانية مهمة الشؤون الاجتماعية دفعا لسنة 2023 (3302.000 أد) مقابل 2214.903أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1087.097 اد تمثل نسبة 49.1%

1- **التأجيـر**:

بلغت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 : 254.450 أد مقابل 232.700 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 21.750 أد تمثل نسبة تطور بـــ 3،9% . ويفسّر الفارق بين تقديرات سنة 2023 واعتمادات سنة 2022 بـــــ :

- ✓ الانعكاس المالي للزيادة في منحة تأجير مدرسي تعليم الكبار.

- ✓ تغطية الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف بالنسبة لاعوان ديوان التونسيين بالخارج وللإحداثات الجديدة وتوسيع شبكة تدخلات الملحقين الاجتماعيين ومديري المراكز الاجتماعية والثقافية .
- ✓ تخصيص اعتمادات لتغطية نفقات تأجير أعوان معهد الصحة والسلامة المهنية .

2- **التسييـــر**:

بلغت تقديرات نفقات التسيير لسنة 2023 : 21.500 أد مقابل 18.470 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 3.030 أد تمثل نسبة تطور بـــ 16.4% . وتعزى الزيادة الحاصلة ضمن نفقات التسيير خاصة في:

- ✓ الترفيع في الإعتمادات المخصصة لتسيير مصالح الوزارة مركزيا وجهويا نتيجة ارتفاع نسبة التضخم وسعر الصرف وأسعار المواد الإستهلاكية.
- ✓ تنفيذ مشروع تصويب منظومة الدعم وما يتطلبه من توفير وسائل مادية.
- ✓ إعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للوزارة وضرورة توفير مستلزمات تقنية وإدارية .

3- **التدخلات**:

بلغت تقديرات نفقات التدخلات لسنة 2023 : 3011.050 مقابل 1954.600 د سنة 2022 أي بزيادة قدرها 1056.450 د تمثل نسبة تطور بـــ 54 % وتفسّر الزيادة في الترفيع أساسا في النفقات التالية :

- ✓ التدخلات في ميدان الضمان الاجتماعي على غرار مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية ،
- ✓ التدخلات في ميدان النهوض الاجتماعي (المنح القارة المسندة للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل وجميع النفقات المرتبطة بهذه الفئات، برنامج عملة الحضائر ، بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة لدعم الادماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة، مشاريع للنهوض بالأشخاص المعوقين ومجالات الطفولة الفاقدة للسند العائلي ...)
- ✓ إحداث خط تمويل جيدد بعنوان تحويلات مباشرة لفائدة الأفراد والاسر بعنوان الدعم
- ✓ تدخلات اجتماعية لدعم الحماية الاجتماعية في إطار قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير
- ✓ تدخلات في إطار تطوير وتدعيم تدخلات المهمة والنهوض بها (إعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للوزارة ، تدعيم تعاونية موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية ...)

4 - **الإستثمار**:

قدرت نفقات الاستثمار لسنة 2023 بـــ 15.000 أد مقابل 9.133 أد سنة 2022 ويفسر هذا التطور بـــ :

- ✓ استكمال إنجاز المشاريع والبرامج المتواصلة وتدعيم هياكل المهمة بوسائل العمل المادية الضرورية من تجهيزات مختلفة وتجهيزات إعلامية ووسائل نقل .
- ✓ تهيئة وصيانة مراكز العمل لتوفير ظروف العمل الملائمة وتقديم الخدمات في أحسن الظروف.
- ✓ البدء بتنفيذ خطة تصويب الدعم تبعا لما تمّ الاتفاق عليه خلال المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 14 أفريل 2022 والذي تمّ خلاله تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية بقيادة مشروع منصة توجيه الدعم وهو ما يتطلب توفير تجهيزات مادية ضرورية للشروع في عملية التصويب .
- ✓ الشروع في إعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للمهمة .

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

بيان توزيع الإعتمادات الخاصة بالمهمة حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط بالإعتماد على الجدولين التاليين:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2023- 2025):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	225385	232700	254450	255136	256718
نفقات التسيير	22457	18470	21500	22160	22924
نفقات التدخلات	1978222	1954600	3011050	4387654	5549745
نفقات الاستثمار	9006	9133	15000	16050	16613
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2234870**	**2214903**	**3302000**	**4681000**	**5846000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**2238064**	**2214905**	**3303248**	**4682208**	**5847208**

* بلغت تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2023 : 3302.000 أد وبلغت تقديرات سنة 2024 ما يناهز 4681.000 أد في حين بلغت التقديرات لسنة 2025 : 5846.000 أد ويعزى هذا التطور إلى تدعيم التدخلات الاجتماعية في إطار السياسة الاجتماعية للدولة ومساندة الفئات الاجتماعية الهشة والترفيع سنويا في عدد المنتفعين ببرنامج الأمان الاجتماعي وخاصة توجيه منظومة الدعم إلى مستحقيها والمحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية من خلال إحداث الحساب الخاص بتنويع مصادر أنظمة الضمان الاجتماعي والتعديل الآلي للجرايات ....

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة:ألف دينار)

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
برنامج 1: الشغل والعلاقات المهنية	24106	23580	29857	35000	37000
برنامج 2: الضمان الاجتماعي	909285	1011774	1168977	1300000	1400000
برنامج 3: النهوض الاجتماعي	1214929	1085282	2000953	3236000	4289000
برنامج 4: الهجرة والتونسيين بالخارج	29293	29670	33864	35000	40000
برنامج 9: القيادة والمساندة	57258	64597	68349	75000	80000
المجموع	**2234871**	**2214903**	**3302000**	**4681000**	**5846000**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية**

* من خلال توزيع الاعتمادات بين البرامج تتضح استراتيجية المهمة في دعم وتطوير السياسة الوطنية في المجال الاجتماعي وتحقيق أهداف السياسة العمومية خاصة على مستوى برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي من خلال تطور نفقات التدخلات التي تمثل نسبة 17،91% من مجموع تقديرات المهمة لسنة 2023 .

* تحتل بقية برامج المهمة (الشغل والعلاقات المهنية ، الهجرة والتونسيين بالخارج والقيادة والمساندة) أهمية في تطوير استراتيجيتها من خلال مساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق السلم الاجتماعي وانخراط الجالية التونسية بالخارج في مجهودات التنمية على الصعيد الوطني ومرافقة برنامج

القيادة والمساندة لمختلف البرامج لتوفير وسائل العمل المادية والتقنية وتعصير الخدمات الإدارية وتدعيمها الشأن الذي أفضى إلى تطور التقديرات على مدى السنوات 2023 -2024-2025 حتى تتمكن هذه البرامج من تنفيذ سياستها العمومية وتحقيق الأهداف المبرمجة.

المحور الثاني:تقديم برامج المهمة

برنامج : الشغل والعلاقات المهنية

إسم رئيس البرنامج : السيد شكري والي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 14 أفريل 2022

1- تقديم البرنامج :

تولي مهمة الشؤون الاجتماعية مكانة متميزة لقطاع الشغل والعلاقات المهنية باعتبار الدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. و تعمل هياكل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ضمان توفر مقومات العمل اللائق واستقرارالسلم الاجتماعي طبقا لمقتضيات الفصل 46 من الدستوروذلك عبر المساهمة في الحد من النزاعات الجماعية مما يعزز قدرة العاملات والعمال على النهوض بالإنتاج كما ونوعا مع ضمان سلامتهم وصحتهم وتمتعهم بالحماية والرفاه الاجتماعي (**الهدف 8 والهدف 10** للتنمية المستدامة 2030)، وضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل كما نصت عليه الاتفاقيات الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية، واتفاقية العمل العربية عدد 7 والاتفاق القطري لبرنامج العمل اللائق الممضى بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سنة 2017 (PPTD).

وتعتبر من اهم نقاط قوة البرنامج :

- **استهدافه** فئة الاجراء بالقطاعين العام والخاص، والعاملين في أنشطة الاقتصاد غير المنظم، والمنتفعين بتدخلات هياكل التفقد وتفقد طب الشغل من خلال زيارات التفقد والمراقبة.
- **تمثيليته** المنتشرة جهويا ومحليا لهياكل تفقد الشغل وهياكل تفقد طب الشغل من خلال تفرعها الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم لتفقدية طب الشغل والسلامة المهنية و69 وحدة محلية لتفقدية الشغل.
- **التنسيق** المنتظم مع المتدخلين من ذلك المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ومعهد الصحة والسلامة المهنية.

إلا أنه يلاحظ عدة نقاط ضعف بالبرنامج تؤثر على مستوى نجاعة خدماته وخاصة منها:

- **غياب** التنسيق بين هياكل البرنامج وبعض الهياكل المتدخلة الأخرى (مصالح الضمان الاجتماعي ومصالح المراقبة المالية والهياكل القضائية وكل من يتقاطع في العمل وتوفير المعطيات والاحصائيات مع هياكل البرنامج).
- عدم تفعيل وتنشيط المجلس الوطني للحوار الاجتماعي للقيام بالادوار المنوطة بعهدته.

وتجدر الإشارة إلى أن التطورات المتسارعة التي يشهدها عالم العمل اليوم وما انتجته من تداعيات سلبية مثل استفحال مظاهر التشغيل الهش واشكال التمييز والعنف والاتجار بالبشر، تقتضي صياغة رؤية متجددة للبرنامج قصد دعم ما انجز في ارساء مكونات العمل اللائق، وذلك عبر وضع استراتيجية متعددة الأنشطة والتدخلات للتصدي لأشكال عدم المساواة في الاجر والجنس والقضاء على كل اشكال التشغيل الهش لبعض الفئات (العملة الأجانب، والعاملات

الفلاحيات، والعاملين بوحدات الاقتصاد غير المنظم، وتشغيل الأطفال) و مكافحة الاتجار بالبشر لارتباطه بالعمل الجبري ومكافحة اشكال العنف ضد المرأة بالوسط المهني (تطبيقا للقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017) اضافة الى النهوض بالحوار الاجتماعي داخل المؤسسة وتعزيز الإحاطة بالمؤسسات الأجنبية ومساعدة العمال والمؤسسات االتي تمر بصعوبات اقتصادية.

وتتوسع هذه الاستراتيجية لتشمل ضرورة العمل على تحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية في كل الأنشطة والقطاعات دون استثناء وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل وإرساء ثقافة السلامة المهنية.

وتتمثل أهم تدخلات البرنامج على المدى المتوسط في :

- ✓ ضمان انفاذ قوانين العمل واحترام التشريع الاجتماعي والحد من النزاعات الجماعية
- ✓ تحسين علاقات العمل والتصدي لأشكال التشغيل الهش ودفع النمو والانتاجية
- ✓ تفعيل وإدارة الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج.
- ✓ النهوض بالصحة والسلامة المهنية من خلال تطوير المنظومة التشريعية والترفيع في التغطية بخدمات طب الشغل وتحسينها في القطاعين العام والخاص.
- ✓ توفير مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية وتحفيز الاستثمار في إطار مناخ تنافسي سليم.

ويشتمل برنامج الشغل والعلاقات المهنية على ثلاث هياكل مركزية وهي الهيئة العامة للشغل والعلاقات المهنية ووحدة الإحاط بالمستثمرين والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية إضافة إلى هيكل إستشاري وهو المجلس الوطني للحوار الاجتماعي.

كما يشتمل البرنامج على تمثيلات جهوية وهي هياكل تفقد الشغل وتفقد طب الشغل والسلامة المهنية والتي تتفرع الى 25 قسم تفقدية الشغل والمصالحة و25 قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية إضافة الى 69 وحدة محلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

الهدف 1-1: ضمان توفر شروط العمل اللائق:

يساهم هذاالهدف في التخفيف من التوترداخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية وتحسين ظروف الصحة والسلامة المهنية، كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

✓ **المؤشر 1-1-1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد :**

يعتبرمؤشر نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد مقياسا احصائيا وكميا ونوعيا ذو بعد اقتصادي واجتماعي ويرتكز على بيانات تتكون من ارقام واحصائيات وقياسات للفئة المستهدفة وهو معيار لتقييم أداء البرنامج وقياس مدى بلوغ الهدف بطريقة موضوعية لاتخاذ القرارات المناسبة بخصوص السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية للمهمة ككل.

وقد تم اعتماد هذا المؤشراستنادا على خصائصه الهامة وهي: **الدقة** (احصائيات العمال بطرق دقيقة)، **التوافق مع الهدف** (ضمان العمل اللائق لهذه الفئة) **واستيعاب التغييرات** التي تكون عادة موثقة ومثبتة ببطاقات الزيارة (زيادة او انخفاض في عدد العملة المشمولين مرفوقة بتحليل وتفسير: مثال ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة (طب الشغل) خلال جائحة كوفيد.)

كما تم اعتماده بهدف تقييم مدى تغطية زيارات التفقد للشغالين الخاضعين لمجال تدخل هياكل تفقدية الشغل والمصالحة وهياكل تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية ولتدعيم تطبيق الاحكام التشريعية والترتيبية الضابطة لعلاقات الشغل او المنجرة عنها في كل مجالات النشاط في القطاعين العام والخاص ولاحقا في القطاع الفلاحي.

✓ **تقديرات المؤشر 1-1-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.1.1 : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد (قيمة تراكمية valeur cumulative)	%	%44.12	%49	%52	%54	%56
مؤشر فرعي 1: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	%	%48.83	%52	%54	%56	%58
مؤشر فرعي 2: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	%39.40	%46	%48	%50	%52

ان توقع ارتفاع مؤشرات نسبة الاجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل وتفقد طب الشغل للسنوات 2023 و2024و2025 يعود الى الرؤية الجديدة لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية التي بمقتضاها سيقع استهداف العاملات الفلاحيات وعمال الاقتصاد غير المنظم والعملة الوافدين من جنوب الصحراء(الأجانب) والحد من كل اشكال الميز في الجنس والعنف في الوسط المهني وهو ما يستوجب حملات متعددة الأطراف وواسعة النطاق تتضمن التحسيس والتوعية والنصح والإرشاد والتعريف بالتشريعات .

ويشترط لتوفير عوامل النجاح لهذه الرؤية برمجة دورات تكوينية خاصة بمتفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل في مواضيع تهم المسؤولية المجتمعية للمؤسسة والتقييس NORMALISATION وتقنيات التواصل والاقناع بما من شانه ان يرفع من المؤشرات من ناحية (عدد العملة المستهدفين) كما يمكن ان يوفر موارد جديدة للبرنامج وللوزارة ككل.

2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف: ضمان توفر شروط العمل اللائق	المؤشر: نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	**%52**	ن 1: القيادة في مجال الرقابة وتطبيق تشريع الشغل	**4444,574**	- متابعة تطبيق الاحكام القانونية الجديدة التي دخلت حيز التطبيق (عملة المنازل). - تدعيم العمل مع أطراف الشراكة في إطار مكافحة التمييز واللامساواة بين الجنسين في الحقوق والتصدي لاشكال التشغيل الهش (الأطفال، الأجانب، النساء، المعوقين، عاملات القطاع الفلاحي، وعمال وعاملات القطاع غير المنظم)
			ن 2: الرقابة والمصالحة	**17023,142**	- دعم آليات الوقاية من نزاعات العمل عبر مزيد تدعيم الحوار وتنشيط اللجان الاستشارية بالمؤسسات. - صياغة ادلة إجرائية تتضمن طرق انفاذ القوانين المستجدة التي وسعت في مهام متفقد الشغل على غرار الأشكال الجديدة للتشغيل (العمل عن بعد،التجارة عبر المنصات الافتراضية) وقانون الاتجار بالبشر وقانون مكافحة العنف ضد المراة وقانون الإجراءات الجماعية للشركات.
			ن 3: التنسيق مع الأطراف الاجتماعية في مجال الحوارالاجتماعي	**60**	تنشيط الحوار الاجتماعي والتركيز على القضايا المستجدة (تداعيات جائحة كوفيد، تشغيل الأجانب، النوع الاجتماعي واشكال الميز) - تحسين الحوار الاجتماعي عبر تبني الممارسات الجيدة للحوار في مكان العمل وهي (احترام الاحكام القانونية، وضع سياسة تشاورية داخلية شفافة وضع سياسة تكوين فعالة وذات صلة، اشراك الشغالين في صنع القرار، الاهتمام بجودة الحياة في العمل، وجود قيم مشتركة، إرساء علاقات شغلية بناءة بالمؤسسة. - اشراك الشركاء الاجتماعيين في استراتيجية الموارد البشرية للمؤسسة بصفتهم أطراف رئيسية في تهيئة الظروف الملائمة للحوار الاجتماعي. - تعزيز علاقات التعاون بين جهاز تفقد الشغل والشركاء الاجتماعيين.

			ن 4: القيادة في مجال الصحة والسلامة المهنية	**1538**	وضع استرتيجية وطنية للوقاية من الاخطار المهنية وبرامج وطنية بالاعتماد على النتائج الإحصائية للخارطة الوطنية للاخطار المهنية. رقمنة أنشطة الإدارة العامة لتفقد الشغل والسلامة المهنية واقسامها الجهوية.
			ن 5: تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	**6792**	اعداد وتنفيذ برامج جهوية للوقاية من الاخطار المهنية. تعزيز ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج عبر تنشيط لجان الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات.
			<u>المجموع</u>	**29857.357**	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد 2
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	21575	21600	27746	6146	% 5،28
نفقات التسيير	1933	1580	1291	- 289	%- 18،3
نفقات التدخلات	129	150	60	- 90	%- 60
نفقات الاستثمار	1068	250	760	510	%92،7
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	**24106**	**23580**	**29857**	**6277**	%26،2

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2023 بـــــ 29.857 أد مقابل 23.580 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 6.277 تمثل 26.2 % وقدرت سنة 2024 بـــ 35.000 أد 37.000 أد سنة 2025 .

جدول عدد 3:
إطارالنفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	21575	21600	27746	30800	32450
نفقات التسيير	1333	1580	1291	2100	2400
نفقات التدخلات	129	150	60	250	350
نفقات الإستثمار	1068	250	760	1850	1800
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	24106	23580	29857	35000	37000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	26106	25580	30027	35170	37170

- ✓ تعزى الزيادة في نفقات تأجير البرنامج إلى الانعكاس المالي لتحمل البرنامج نفقات تأجير أعوان معهد الصحة والسلامة المهنية
- ✓ ويساهم تطور نفقات التاجير في ارتفاع مباشر لمؤشر عدد زيارات التفقد وعدد العملة والمؤسسات المشمولين من خلال تعزيز التغطية بخدمات الرقابة وضمان سرعة التدخل والتفاعل والانجاز بشكل استباقي (من ذلك السرعة في إدارة النزاعات).
- ✓ تطورت تقديرات نفقات استثمار البرنامج لاستكمال مشاريع متواصلة تتمثل في بناء وحدات محلية لتفقد الشغل والمصالحة واقتناء تجهيزات لفائدة هياكل البرنامج .

برنامج : الضمان الاجتماعي

إسم رئيس البرنامج : السيد نادر العجابي

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :08 أفريل 2022

1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع الضمان الاجتماعي مكانة متميزة ضمن السياسات الاجتماعية لمختلف الدول سواء منها المتقدمة أو في طور النمو باعتبار دوره البارز في تحسين مستوى عيش الأفراد والأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي. وتعد التغطية الاجتماعية في تونس جزءا لا يتجزأ من الحقوق الاجتماعية للإنسان بإعتبارها تقوم على النظام التوزيعي فهي تكرس في جوهرها مبدأ التضامن الوطني وتعزز أواصر التكافل والتآزر بين مختلف الفئات والأجيال.

وتتنزل استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الوطنية والدولية وخاصة منها **العقد الاجتماعي** و**توصية منظمة العمل الدولية عدد 202** لسنة 2012 إضافة إلى **أهداف التنمية المستدامة 2030** وخاصة منها الهدف 1 و 5 و10.

كما يكتسي قطاع الضمان الاجتماعي في تونس أهمية كبرى كأحد الركائز الأساسية للسياسة الاجتماعية المتبعة باعتبار دوره التعديلي في امتصاص الأزمات والحد منها بالنظر الى حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المطروحة. وتتجلى أهميته كضرورة اجتماعية لتدعيم الاستقرار الاجتماعي والمحافظة عليه من خلال دوره في توفير دخل قار لنسبة هامة من التونسيين والوقاية من الفقر والتقليص منه وتذليل الفوارق بين فئات المجتمع بصفة تمكن من الإدماج الاجتماعي وحفظ كرامة الفرد هذا إضافة الى مساهمته الهامة في النهوض بالتشغيل ومعاضدة البرامج الوطنية للتنمية.

وقد تطورت منظومة الضمان الاجتماعي بمرور الزمن ضمن أطر استراتيجية عامة ترتكز على المبادئ والمحاور التالية:

- توسيع التغطية الاجتماعيّة تدريجيّا لتشمل كافة السكّان النشيطين مع العمل على تحسين التغطية الفعليّة للفئات المشمولة قانونا،
- تحسين المنافع المسداة،
- الحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي على المدى القصير والمتوسّط والطويل،
- مؤازرة المجهود الوطني للتنمية ومساندة السياسات والبرامج الاقتصاديّة والاجتماعيّة لا سيما فيما يتعلّق بالتشغيل والاستثمار والإحاطة الاجتماعيّة،
- إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصناديق الاجتماعية وفق المبادئ التوجيهية لمكتب العمل الدولي والتجارب الناجحة في المجال وذلك قصد تحسين نوعيّة الخدمات المسداة للمضمونين الاجتماعيين ومزيد التّحكم في تكاليف التصرّف.

وتبرز أهمية قطاع الضمان الاجتماعي كرافعة من رافعات التنمية في تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاعين العمومي والخاص حيث بلغت 83,7% سنة 2020، كما يسدي قطاع الضمان الاجتماعي خدماته لفائدة 4433164 مضمون اجتماعي دون احتساب أولي الحق منهم، كما يمثل الحجم الجملي للمنافع التي يقدمها قطاع الضمان الاجتماعي لفائدة المضمونين ولأفراد عائلاتهم أكثر من 11,4% من الناتج الداخلي الخام.

كما برزت أهمية هذا القطاع في دوره التعديلي لامتصاص الأزمات الاقتصادية والإجتماعية حيث ساهم في الحد من تداعيات جائحة كورونا "كوفيد-19" وتم اتخاذ عدة إجراءات من أهمها تمكين المؤسسات المتضررة بصفة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل من تأجيل دفع المساهمات المحمولة على الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي ودون توظيف خطايا تأخير بعنوان هذا التأجيل كما تم إسناد منح استثنائية وظرفية بعنوان فترات التوقف المؤقت عن النشاط بمفعول تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل لفائدة أجراء المؤسسات ولفائدة بعض الأصناف من العاملين لحسابهم الخاص المتضررين من التداعيات المنجرة عن تطبيق إجراءات الحجر الصحي الشامل وجدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات العاملة في بعض القطاعات والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة.

كما ساهم في معاضدة مجهود الدولة لتجاوز الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد وذلك بتوفير المناخ الاقتصادي والاجتماعي الملائم لتمكين المؤسسات الاقتصادية من تجاوز الصعوبات التي تمر بها.

إن بلوغ أهداف الضّمـان الاجتماعي والمتمثلة في شموليّة التغطية الاجتماعيّة لمختلف الفئات العاملة وذويهم، وتحسين الخدمات بما يتماشى مع تطوّر الحاجيات وتحقيق العدالة الاجتماعيّة مرتبط أشدّ الارتباط ببناء نظام ضمان اجتماعي متوازن ماليّا وقادر على الإيفاء بالتزاماته على المدى البعيد.

وفي هذا الإطار، تعتبر المحافظة على التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية أهم التحديات الماثلة أمام قطاع الضمان الاجتماعي اليوم باعتبارها خير ضامن لديمومة هذه الأنظمة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في هذا المجال وتواصلها للأجيال الحاضرة والمستقبلية. وقد شهدت منظومة الضمان الاجتماعي خلال العشرية الأخيرة عدة ضغوطات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد.

ويعود اختلال التوازن المالي لمنظومة الضمان الاجتماعي بالأساس الى سلسلة النتائج السلبية التي سجلتها أنظمة الجرايات سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص. وقد كان للتأثير المزدوج

للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب (تراجع الاستثمار وإحداثات مواطن الشغل) تأثيرا كبيرا على الأنظمة إذ تزايد عدد المنتفعين بجراية بنسق أرفع من تزايد عدد المنخرطين النشيطين مما ساهم في تراجع المؤشر الديمغرافي (عدد النشطين لكل منتفع بجراية) خلال الفترة المتراوحة بين 1990 و2020 من 6,2 إلى 2,9، كما تطورت كلفة التقاعد المبكر في القطاع الخاص الذي يمثل حوالي 25% من عدد المنتفعين و38% من أعباء التقاعد (53% من حالات التقاعد المبكر هي لأسباب إقتصادية).

كما سجل تنامي القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب والتحيل الاجتماعي حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجّر عنه نقص في المساهمات يقدر بـ 500 مليون دينار، كما سجّل تزايد في عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجر أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون).

ويشتمل برنامج الضمان الاجتماعي على هيكل مركزي وهو الإدارة العامة للضمان الاجتماعي كما يشتمل البرنامج على اربع فاعليين عموميين وهم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية و الصندوق الوطني للتأمين على المرض إضافة إلى مركز البحوث والدراسات الاجتماعية.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

الهدف 2-1:المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:

يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض. وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- ✓ على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- ✓ على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة وضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة والمستقبلية.

- المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 2-1-1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء / المداخيل)**

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام

- ✓ **تقديرات المؤشر 2-1-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 139	% 143	% 139	% 140	% 141
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 173	% 176	% 170	% 171	% 172
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 105	% 120,2	% 116	%118	%119
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 106,7	% 120,5	% 117	%118	%119
الصندوق الوطني للتأمين على المرض						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%86,23	%83,04	%84,57	%86.42	% 87.74
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%91,88	%89,9	%91,14	%93.29	% 94.66

تؤكد كل لمؤشرات على مدى الثلاث سنوات القادمة المنحى السلبي لمؤشر التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة الصعوبات المالية التي يواجهها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بأنظمة الجرايات. وقد أثر ذلك سلبًا على صندوق الوطني للتأمين على المرض الذي يتعرض لضغوط شديدة من حيث السيولة المالية بسبب عدم قدرة صندوقي الضمان الاجتماعي على تحويل حصص مساهمتهما إلى صندوق الوطني للتأمين على المرض.

كما تبدو تقديرات سنوات 2023-2025 سلبية بسبب تداعيات الأزمة النقدية التي تفاقمت بفعل آثار وباء كوفيد -19 (عجز المؤسسات الاقتصادية عن الوفاء بالتزاماتها)، فضلاً عن عدم إستكمال إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي لغرتبط ذلك بتوفير أرضية توافقية بين مختلف الشركاء الإجتماعيين.

كل هذه العوامل أدت إلى توقع حدوث أزمة في التوازنات المالية للصناديق ما يتطلب تنفيذ خطة عمل بمساهمة الشركاء الاجتماعيين لتخفيف التداعيات وتوفير السيولة المالية اللازمة (تنويع مصادر التمويل، ومكافحة التهرب الاجتماعي، ...).

أفضى التدقيق في هذه المؤشرات وإعادة تشخيص الوضعية الى ثبوت محدودية النتائج التي أفرزتها الإجراءات المتخذة والمذكورة سابقا رغم تحقيقها بعض النتائج الحينية، كما أن حساب دعم موارد الضمان الاجتماعي والذي إقتصرت موارده على المساهمة الاجتماعية التضامنية لا يمكنه أن يوازن بين الأعباء والمداخيل ويعالج الاختلال المزمن الذي تعرفه كل الصناديق الاجتماعية منذ سنوات حيث تذهب كل التوقعات إلى مزيد التردي ما لم ننطلق في معالجة شاملة لمنظومة الضمان الاجتماعي ووضع أسس جديدة متحركة تأخذ في الحسبان المتغيرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

- ✓ **المؤشر 2-1-2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

✓ **تقديرات المؤشر 2-1-2:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 89,9	% 90	% 90,5	% 91	% 92
• نظام لعملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 48	% 50	% 51	% 52	% 53
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	% 17	%17	%20	%21	%21

تعكس التوقعات للأعوام 2023-2025 تحسناً في نسب الإستخلاص مقارنة بالانخفاض المسجل عام 2021 (85٪) والذي يعود إلى الانعكاسات الاقتصادية السلبية لكوفيد- 19. وتذهب التوقعات أن تتحسن نسب الإستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية بمعدل 0.5 نقطة في السنة بالنسبة لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي ونقطة واحدة في السنة بالنسبة نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي ورغم التحسن النسبي لنسب الإستخلاص فإن المجهودات لابد أن تتضاعف ويجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتشجيع بعض القطاعات على الانخراط الفعلي في منظومة الضمان الاجتماعي.

الهدف 2-2:تحسين التغطية الاجتماعية:

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل علىاستقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

- المؤشرات:

✓ **المؤشر 2-2-1: :نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**

يمثل المؤشر نسبة تطور التغطية الاجتماعية بمختلف القطاعات،ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية وهو يساوي عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين(بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم).

✓ **تقديرات المؤشر 2-2-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,36	% 81	% 83,3	% 84.5	% 85.4
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,43	% 10	% 11.4	% 12	% 12.7
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,36	% 92	% 99	% 99.2	% 99.7
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,94	% 80	% 83.3	% 84	% 84.9
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 83,74	% 81	% 87.5	% 88.2	% 89.2
المجموع	%	**% 81,17**	**% 80**	**% 83**	**% 84**	**% 85**

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة « manque à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2021 أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون الإنجازات المحققة سنوات 2017 و 2018 والتي كانت تفوق النسبة 80 % ويفسر ذلك بتواصل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19 تبعا لتوقف أو غلق عديد المؤسسات علاوة على تنامي القطاع الموازي.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعيوخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2023 و2024 و2025 لتبلغ 85 % لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراءالفلاحيون ونظام العملةغيرالأجراءالفلاحيون ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الإجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنهلة ودار خدمات إدارية بمعتمدية بنبلة من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب.

الهدف 2-3:تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

- تقديم المؤشرات:

✓ **المؤشر 2-3-1: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**

يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

✓ **تقديرات المؤشر 2-3-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	37	38	35	30	25
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)						
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 74,88	% 90	% 80	% 85	% 90
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 97,45	% 99	% 98	% 99	% 100
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 97,47	% 98	% 98	% 99	% 100
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 85,91	% 90	% 90	% 92	% 94
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)						
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	يوم	36,4	35	30	28	26
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)						
• خلاص أتعاب الأطباء	يوم	122	100	100	100	90
• خلاص الصيادلة	يوم	108	90	100	90	80
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	122	110	110	100	90
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)						
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	10,8	10,2	9	8	7

• زرع الكلى	يوم	12,7	18	11	10	9
• زرع النخاع الشوكي	يوم	15,4	9,4	13	12	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحيةعلى القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	11,9	11,5	9	8	7
• تفتيت حصى الكلى	يوم	7,4	7	6	5	5
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	12,4	11,4	11	10	9
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من 5.8الى 38.	من 5 الى 40	من 5 الى 30	من 5 الى 28	من 5 الى 25
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	7,7	8,5	6	5	5
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	12,3	15	11	10	9

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أويوم واحد أويومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهرافتتاحالحقأوشهرايداعالملفأوالشهرالموالىلشهرايداعالملف

(2-3): شهر ايداع الملف أوالشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهرالموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية،استرجاع مصاريف العمليات الجراحية،استرجاع مصاريف الولادة،استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

(*) أرقام وقتية : تعتبر المعطيات الواردة من الصناديق للضمان للسنة المالية المعنية وقتية إلى غاية إتمام إعداد القوائم المالية للصناديق و المصادقة عليها.

سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي(37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدت بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم(40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2025 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها. كما شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترمل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية تحسنا مقارنة بسنة 2020 غير أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة وذلك أساسا نتيجة توقف السير العادي للعمل جراء جائحة "covid-19 " وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا ملحوظاا بداية من سنة 2022 لتبلغ ذروتها سنة 2025 حيث يعتقد أن تلامس 100% بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل.

أما آجال استرجاع مصاريف العلاج وخلاص مسديي الخدمات الصحية فبقيت دون الأهداف المرسومة

نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة للصندوق الوطني للتأمين على المرض. هذا وفي إطار مزيد تحسين الخدمات المقدمة سيتم بداية من سنة 2023 إعتماد مؤشر الرضا عن الخدمات من قبل منظوري الصناديق الاجتماعية علاوة على مواصلة تحسين آجال الخدمات وتقريبها للمواطن.

2.2 – تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف 1: المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي	**المؤشر1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** **المؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)**	**(الجدول 1)** **(الجدول 2)**	ن 1 : القيادة والإشراف على صناديق الضمان الاجتماعي	**940.797**	• ايجاد مصادر جديدة للتمويل بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات من خلال الحد من بعض الممارسات ذات المخاطر (pratiques à risque) • مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين والإسراع بإصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي. • مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) • إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الإنتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان توسيع شبكة دور الضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز وحدات متنقلة للضمان الإجتماعي
			ن 2 : التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	11.350	
الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر3: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية**	**(الجدول 3)**	ن 3 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي و بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnrps)	**216.130**	
الهدف 3: تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	**المؤشر4: آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال**	**(الجدول 4)**	ن 4 : التصرف لفائدة الدولة في الأنظمة الخصوصية للضمان الاجتماعي (cnam)	**700**	
			المجموع	**1168977.187**	

3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 2 :
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023 (*)
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	**تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي**	✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد، ✓ الشروع في مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين ✓ الإسراع في إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي. ✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي، ✓ إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الإنتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان، ✓ استخلاص مستحقات الصندوق المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات ✓ دعم الرقابة ✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى. ✓ مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معاليم الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر. ✓ مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملائمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات.	**381350.000**

	تحسين التغطية الاجتماعية:	✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي. ✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين ✓ مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة Millennium Challenge Corporation ✓ اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من خلال تشديد العقوبات المالية في صورة التخلف عن واجب الإنخراط .. ✓ اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.	
	تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين	✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز الوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي.	
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	**تحسين التوازنات المالية للصندوق :**	✓ تنويع مصادر التمويل : تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أدءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي" ✓ مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات : مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام : ✓ تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة. ✓ مراجعة النظام العام للتقاعد : ✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....) ✓ عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...) ✓ تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي (جمع أكثر من جراية،.....) ✓ بتحسين مستوى السيولة المالية الآنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجرايات في الآجال المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية : ✓ اقتراح إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق	**716130.000**

		بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية. ✓ إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة. ✓ مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة الدولة، ✓ إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. ✓ تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرّة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.		
	تحسين جودة الخدمات :	✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق ✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد، حيث فرغ من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الحسابات الفردية الذي راهن عليه الصندوق والذي سيمكن من الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كل منخرط مباشر. ✓ تركيز وحدة راديو واب خاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية سيتم تأثيث جزء من برامجه عن طريق الكفاءات الذاتية بمشاركة جميع المتدخلين من قطاع الضمان الاجتماعي، وذلك للتعريف بأنشطة الصناديق الاجتماعية والتحديات المستقبلية للقطاع بصفة عامة،	
الصندوق الوطني للتأمين على المرض	**تحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للتأمين على المرض**	✓ وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتامين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص ✓ إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز) ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ... ✓ التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عمليّة منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولويّة المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire ✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع. ✓ تدعيم الوقاية والتقصّي المبكّر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة. ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة	**700.000**
		✓ تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع العمومي: • مسك حسابات فرديّة للمضمونين الاجتماعيين خاصة بالأجور المصرّح بها بعنوان مساهمات نظام	

		التأمين على المرض بالقطاع العمومي. يتم اعتماد هذه السجلات لاحقا لافتتاح الحق لخدمات الصندوق. • تحيين القانون 207 -47 لغاية سحب نفس الإجراءات المعمول بها لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعيّة فيما يتعلّق بتوظيف خطايا تأخير في حالة التصريح وخلاص مساهمات التأمين على المرض بعد الآجال القانونية؛ • جدولة مستحقّات الصّندوق الوطني للتأمين على المرض لدى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بعنوان المساهمات المستخلصة وغير المحولة والّتي ناهزت في موفى شهر ديسمبر 2021 ما قدره 1800 مليون دينار. ✓ تدعيم إجراءات استخلاص مساهمات نظام التأمين على المرض بالقطاع الخاص	

*** تم احتساب الاعتمادات المرصودة وفقا لمساهمة الفاعل العمومي في تحقيق الهدف المذكور**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	527	650	726	76	%7،11
نفقات التسيير	27	49	51	2	%1،4
نفقات التدخلات	908711	1011055	1168180	157125	%5،15
نفقات الاستثمار	21	20	20	0	-
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	**909285**	**1011774**	**1168977**	**157203**	**%5،15**

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2023 بـــــ 1168.977 أد مقابل 1011.774 أد سنة 2022 أي بزيادة 157.203 أد تمثل نسبة 5،15% وقدرت سنة 2024 بـــ 1300.000 أد و 1400.000 سنة 2025

جدول عدد 4:
إطارالنفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	527	650	726	750	820
نفقات التسيير	27	49	51	52	60
نفقات التدخلات	908711	1011055	1168180	1299168	1398970
نفقات الإستثمار	21	20	20	30	150
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	909285	1011774	1168977	1300000	1400000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	909285	1011774	1168977	1300000	1400000

- تتعلق الزيادة في نفقات برنامج الضمان الاجتماعي في نفقات التدخلات التي تمثل أكثر من 99% من اعتمادات البرنامج وأساسا في توفير الاعتمادات اللازمة لتحقيق الهدف المتعلق بالمساهمة في تحقيق التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية عبرالحساب الخاص بتنويع مصادر أنظمة الضمان الاجتماعي تلبية لاحتياجات السيولة المنتظرة .

برنامج : النهوض الاجتماعي

إسم رئيس البرنامج : السيد إبراهيم بن إدريس

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج :04 نوفمبر 2021

1- تقديم البرنامج :

يحتل قطاع النهوض الاجتماعي مكانة مركزية في السياسة الاجتماعية لذلك تعمل المهمة على دعم تدخلاتها الاجتماعية لتحقيق مزيد من الرفاه الاجتماعي للفئات الفقيرة والهشة والمهمشة وتدعيم ادماجها الاجتماعي والاقتصادي.

وتتنزل استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي ضمن جملة من التعهدات الدولية والوطنية وخاصة دستور الجمهورية التونسية (**الفصول 22 و 43 و54**)، وأهداف التنمية المستدامة 2030 وخاصة منها الهدف 1 و 4 و8 و10 إضافة إلى جملة النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بمجال النهوض الاجتماعي القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 مؤرخ في 30 جانفي 2019 يتعلق بإحداث برنامج الأمان الاجتماعي والقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والقانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم كما تم تنقيحه بالقانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 وجملة النصوص اتشريعية والترتيبية المتعلقة به.

ويهدف البرنامج على المدى المتوسط إلى تدعيم الادماج الاقتصادي والإجتماعي للفئات المستهدفة خاصة من خلال مزيد تعميم موارد الرزق للعائلات الفقيرة إضافة إلى دعم مساهمة الهياكل الاجتماعية في مقاومة مظاهر العنف خاصة تجاه النساء والأطفال وأخيرا استهداف النساء الأميات بالمناطق الداخلية والريفية من خلال اعتماد برامج خصوصية في الغرض.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج كفايات و تعدد اختصاصات الإطار العامل في مجال النهوض الاجتماعي وتنوع الخدمات المسداة من قبلهم لفئات متنوعة من مكونات المجتمع وثراء شبكة الهياكل العاملة في المجال الاجتماعي ووجود تمثيلية جهوية ومحلية لكامل هياكل النهوض الاجتماعي وقربها من الفئة المتعهد بها وكذلك تنوع البرامج والآليات في مجالات التضامن والتنمية الاجتماعية والنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة والوقاية والإدماج الإجتماعي: مشاريع وآليات ذات صبغة وقائية ورعائية وإدماجية تستجيب لتنوع وتعدد الظواهر الاجتماعية والفئات المتعهد بها (الفقر، الإعاقة، سوء التكيف الاجتماعي، الطفولة الفاقدة للسند،الأطفال في نزاع مع القانون، الطفولة المهددة، الأمية، المسنين، المرأة المعنفة، الفشل والإنقطاع المدرسي، الهجرة غير النظامية.....)،

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات خاصة منها ضرورة وضع نظام متابعة للمؤسسات وفق معايير دولية لجودة الخدمات وتدعيم دور المجتمع المدني في مساندة هياكل الدولة في التعهد بالفئات الهشة إضافة إلى ضعف التنسيق والشراكة بين مختلف الهياكل المتدخلة في المجال.

ويتميز برنامج النهوض الاجتماعي بتنوع هياكله المركزية و الجهوية والمتمثلة في :

- ✓ **الهياكل المركزية**:
  - الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

- ✓ **المؤسسات ذات الصبغة الإدارية تحت الإشراف**:
  - المركز الوطني لتعليم الكبار
  - المؤسسات العاملة في مجال الإعاقة (10)
  - المؤسسات العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية (10)
  - مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي(24)

- ✓ **الهياكل الجهوية**:
  - أقسام النهوض الاجتماعي (25)
  - الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي (274)

- ✓ **الفاعليين العموميين**:
  - المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة
  - الجمعيات العاملة في مجال الإجتماعي
  - الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 3-1: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

ضمان توجيه البرامج والمساعدات الاجتماعية من العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 3-1-1: :نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة:**

يعتمد هذا المؤشر على الترفيع في نسق إحداث موارد الرزق لفائدة العائلات المعوزة وإدماجها إقتصاديا بما ينسجم مع السياسة الاجتماعية للدولة والمقتضيات التي أقرها القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2019 المتعلق بإحداث برنامج الأمان الإجتماعي والتي تقوم على الحدّ من التّواكل وتكريس مبدإ التعويل على الذات والحد من الفقر والارتداد إليه وتوارثه عبر إدماج القادرين على العمل والتّشجيع على العمل المستقل وخلق موارد الرّزق. وتجد هذه التوجّهات أسسها في أهداف التنمية المستدامة وأجند التنمية لسنة

2030 " لن يترك أحد في الخلف" وفي الإتفاقيات والعهود الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية. وقد تم في هذا الإطار إحداث برنامج للتمكين الاقتصادي للفئات القيرة ومحدودة الدخل والشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى الأمر عدد 715 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022.

✓ **تقديرات المؤشر 3-1-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	%	%0.1	%1.4	%0.12	0.14%	0.16%

تم تنفيذ 198 مشروع بعنوان سنة 2021 (المنتفعين 89 إناث/ 109 ذكور) رغم الإنطلاق المتأخّر في التنفيذ (فتح الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإحالتها إلى الجهات خلال شهر سبتمبر) وتداعيات أزمة كوفيد 19 والتي ساهمت في عرقلة إنجاز بعض المشاريع بسبب الحدّ من حريّة التنقل وصعوبة الحصول على فواتير تقديرية في عديد الجهات. وبالنسبة لسنة 2022 فقد تم الشروع بصفة مبكرة في تنفيذ المشاريع خاصة عبر الإعتماد المرصود في إطار البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتم تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة للبرنامج ضمن ميزانية 2022 والتي سيتم تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السّنوات القادمة حيث تمّ إصدار أمر ينظّم البرنامج ويتضمن حوافز إضافية منها إمكانية التمويل الذاتي ودعم المشاريع التي تشكو صعوبات...بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الإجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

✓ **المؤشر 3-1-2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية:**

يعتبر توجيه المساعدات والخدمات الاجتماعية لفائدة الفئات الأكثر تعرضا لتأثيرات الفقر من بين العوامل الرئيسية للمساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمة، وحيث انّ استهداف فئات الأكثر هشاشة وتأثرا بالأزمات وبتغيّر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يعتبر من بين مؤشرات نجاعة استهداف البرامج الاجتماعية من منظور جندري. ومن هذا المنظور سنركز على وضعية النساء المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية.

ويهدف المؤشر "نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية" إلى تدعيم إستهداف وتمكين النساء من العائلات المعوزة من المساعدات الاجتماعية في إطار برنامج الأمان الاجتماعي باعتبارهن الأكثر تعرضا لإنعكاسات الفقر.

✓ **تقديرات المؤشر 3-1-2:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	%60.1	63%	59%	59.5%	60%

يستند هذا المؤشر إلى جملة من الأحكام التشريعية والترتيبية التي تجسم التوجه نحو التمييز الإيجابي للنساء وخاصة المرأة في وضعيات خصوصية (المفارقة , المطلقة ,الأرملة , زوجة السجين , زوجة المفقود ..)

ولقد كانت لحائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تأزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأكرانية التي انعكست مخالفاتها على ترتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهريّة القارّة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة ضمن برنامج الأمان الإجتماعي، إرتفع عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% من المجموع إلى 284750 منتفعا خلال شهر جوان 2022 منهم 166183 امرأة بنسبة 58.4%. ومن المنتظر أن يرتفع العدد الجملي للمنتفعين بالمنح المالية القارة إلى 310 ألف في موفى سنة 2022 . ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا انّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

- الهدف 3-2 : المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية

ضمان الإدماج الاجتماعي و الاقتصادي للفئات الهشة ووذات الاحتياجات الخاصة عبر جملة الآليات المتاحة ومن خلال شبكة الهياكل الاجتماعية.

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 3-2-1: :نسبةإدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة):**

يهدف هذا المؤشر إلى تعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعوقين (المسجلين بمراكز التربية المختصة) في إطار تفعيل أحكام القانون التوجيهي للأشخاص المعوقين.

- ✓ **تقديرات المؤشر 3-2-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)	%	%10.2	%17	%0.22	%0.25	%0.28

تمّ احتساب هذه النسب بالاعتماد على عدد الأشخاص ذوي الاعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والذين انتفعوا ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وسيتم العمل على الترفيع في هذه النسب تدريجيا من خلال آليات تتعلق بالتحسيس والتوعية بضرورة استثمار الشهائد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة في اتجاه تحقيق الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة والبحث عن اختصاصات تتلائم مع متطلبات سوق الشغل.

- الهدف 3-3: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 3-3-1: :النسبة العامة للأمية:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية على المستوى الوطني
- ✓ **تقديرات المؤشر 3-3-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النسبة العامة للأمية	%	%17.3	%17	%16,7	%16.5	-

- تقديم المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 3-3-2: :نسبة الأمية عند النساء:**

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نسبة الأمية لدى النساء على المستوى الوطني

- ✓ **تقديرات المؤشر 3-3-2:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأمية عند النساء	%	%23	%22.7	%22.4	%22.1	-

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	**المؤشر 1: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة**	**%1.64**	ن 1 : القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	**55.600**	- تعزيز الحماية الاجتماعية للفئات الهشة - وضع مسألة الحدّ من الفقر والنفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة والتعليم دون إقصاء أو تهميش ضمن التحدّيات الكبرى لتونس والالتزام بتحقيق الأهداف التي تضمنتها أجندا التنمية المستدامة 2030 - بلورة آليات واضحة لرصد الفقر وإنتاج بيانات صحيحة وموثوق بها بما يمكن من وضع الحلول المناسبة للتخفيف من الفقر وزيادة الشفافية في تقديم المساعدات - توظيف بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في التصرّف واستهداف الفئات المعنيّة بمختلف المساعدات والتدخلات الاجتماعية - دعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة ذات القدرات الانتاجية -مزيد دعم المقاربة التشاركية وتعزيز جهود الحدّ من الفقر - تفعيل التعاون الدولي والإقليمي بين البلدان للتخفيف من الفقر من خلال الاستفادة من الدعم الفني وانجاز البحوث والدراسات وبناء القدرات لوضع سياسات وبرامج ناجعة في مجال الحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي. - تنفيذ برنامج بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة بالتنسيق مع المصالح الجهوية للوزارة - المساهمة في استكمال عناصر مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل والنظام المعلوماتي المعد للتصرّف في برنامج الأمان الاجتماعي . على غرار: - مزيد تطوير صيغ التعهد والإحاطة بالأسر المفككة والمهددة بالتفكك والمساهمة في الحد من قضايا الطلاق من خلال تفعيل دور مؤسسة المصالح العائلي - العمل على تقييم وتطوير نشاط آلية الاسعاف الاجتماعي وتوسيعه ليشمل ولايات صفاقس وسوسة من خلال تنفيذ مشروع تعاون مع منظمة الإسعاف الاجتماعي الدولي
	المؤشر 2: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	**59%**	ن 2 : صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	**1038.700**	
			ن 3 : الشراكة مع الجمعيات	**84.820**	
			ن 7 : البحوث الاجتماعية ومتابعة الفئات الهشة	**65.249**	

				- مزيد ترسيخ المقاربة الحقوقية في الممارسة المهنية اليومية للمتدخلين الاجتماعيين - اعداد خطة اتصالية في مجال النهوض الاجتماعي	
الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية	**المؤشر 1: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين**	**0.22%**	ن 4: التكفل والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية	**4958**	- التشجيع على احداث مشاريع جماعية في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. * في إطار برنامج الايداع العائلي للاشخاص ذوي الاعاقة: - مزيد التعريف ببرنامج الايداع العائلي للاشخاص ذوي الاعاقة على مستوى موقع واب الوزارة، * في إطار برنامج الادماج المدرسي للاطفال ذوي الاعاقة: - التنسيق مع وزارة التربية فيما يخص الاقسام التحضيرية ومع وزارة المراة فيما يخص رياض الاطفال ومع مراكز التربية المختصة وذلك لمزيد دعم الاستقلالية والاعداد للدمج المدرسي، - توحيد البرامج والوسائل البيداغوجية المعتمدة داخل مراكز التربية المختصة بصفة تضمن تطوير معارف ومكتسبات الاطفال.
			ن 5: التكفل وإعادة تأهيل الأتشخاص المعوقين	**4779**	
			ن 8 : الإحاطة بالأشخاص المعوقين والمساعدة على التشغيل	**33527**	
الهدف: المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	**المؤشر 1: النسبة العامة للأمية**	**%16,7**	ن 6: تعليم الكبار	**16320**	- توجيه استقطاب الدارسين لمزيد تشريك النساء
	المؤشر 2: نسبة الأمية عند النساء	**%22.4**			
			المجموع		**1303952.726**
*** إحداث خط تمويل جديد بعنوان تحويلات مباشرة للافراد والأسر بعنوان الدعم**					**697000.000**
			المجموع العام		**2000952.726**

- **تمت بالنسبة لميزانية الوزارة بعنوان سنة 2023 إضافة النشاط عدد 9 : "تحويلات مباشرة لفائدة الأفراد والأسر بعنوان الدعم" بمبلغ قدره 697.00 أ.د.**

3.2–مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 2 :
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
المركز الدولي للنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة "	**الهدف:** يكلف المركز بإنجاز البحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في إطار تنفيذ سياسة وزارة الشؤون الاجتماعية في مجال الإعاقة	المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة، إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز، متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة ووضعها على ذمة المتدخلين وخاصة الباحثين والبيداغوجيين، دعم البحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث والدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة، إحداث مخبر بحث حول الإعاقة، توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل وإعادة التـأهيل بالمركز لفائدة منظوريه، تكوين المكونين والإطارات العاملة في مجال الإعاقة، ضبط استراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة، توفير الفضاءات الملائمة وخدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل، تطوير التعاون والشراكة مع المراكز المماثلة والمؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا ودوليا، العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات ومعاهد البحث العلمي وخاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا، تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية حول الإعاقة.	**2200.000**
الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة	**الهدف: المساهمة في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة و ذات الاحتياجات الخصوصية**	تحضير التلاميذ ذوي الإعاقة للادماج المدرسي ومرافقة المدمجين منهم تقديم خدمات التربية المبكرة وفق احتياجات الفئة المتعهد بها تأمين خدمات التأهيل الوظيفي والحركي والنفسي والحسي تقديم حصص في التكوين المهني والإعداد للحياة المهنية خدمات ترفيهية وأنشطة ثقافية ورياضية ملائمة	**32000.000**
الجمعيات العاملة في المجال	**الهدف:المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة**	إدماج الفئات الهشّة ومساعدتها على الانخراط في المنظومة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتّنمويّة عن طريق بعث موارد رزق، وهو ما يجعلها تعوّل على ذاتها ويرسّخ فيها ثقافة العمل بعيدا عن التّواكل والتّعويل على المساعدات والتّحويلات	**1200.000**

الاجتماعي		الاجتماعيّة الظّرفيّة أو القارّة. النّهوض بالواقع الاجتماعي للفئات الهشّة القادرة عن العمل، ودعم وتسهيل انخراطها في المسار التّنموي لتصبح عناصر منتجة وفاعلة وتكون الفائدة مضاعفة عندما ترتقي هذه الفئات من حالة العوز والخصاصة والفقر إلى حالة أكثر ميسوريّة ورفاهيّة، وبالتالي تكون لديها القدرة على مجابهة المخاطر طيلة دورة الحياة. التّمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الهشّة ودفع عجلة التّنمية من خلال خلق مواطن الشّغل وتقليص عدد المعوزين والفقراء وتوجيه المساعدات والتّحويلات الاجتماعيّة النّقديّة إلى الفئة غير القادرة عن العمل وتمرّ بحالة هشاشة عميقة ومتواصلة لأسباب صحيّة أو بيولوجيّة (إعاقة، تقدّم في السنّ، مرض مزمن...).	
الاتحاد التونسي للتضمان الاجتماعي	**الهدف:المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة**	اسناد مساعدات لفائدة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل اسناد مساعدات بعنوان الاعياد والمناسبات الدينية اسناد مساعدات بعنوان العودة المدرسية والجامعية بعث مشاريع صغرى لفائدة العائلات المعوزة الموائد القارة للتضامن التدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي اسناد منح لفائدة جمعيات ذات صبغة اجتماعية	**41120.000**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	135898	138430	151863	13433	%7،9
نفقات التسيير	10428	7387	9048	1660	%22،5
نفقات التدخلات	1064955	937565	1836542	898977	%9،95
نفقات الاستثمار	3648	1900	3500	1600	%84،2
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	1214929	1085282	2000953	915670	%84،4

بلغت تقديرات ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2023 بـــــ 2000.953 مقابل 1085.282أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 915.670 أد تمثل نسبة84.4% وقدرت سنة 2024 بـــ 3236.000 أد و 4289.000 سنة 2025 .

ويعود ذلك إلى:

- الترفيع في الميزانيات المخصصة لمؤسسات الرعاية الاجتماعية لتقديم خدمات رعاية وتأهيل ذات جودة وتتماشى واحتياجات الفئات المتعهد بها (ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وتطور عدد المنظورين والمقيمين بالمراكز...)
- الترفيع في معدل الاعتماد المسند بعنوان بعث مورد رزق للأشخاص ذوي الإعاقة بالنسبة للشخص الواحد،
- الترفيع في عدد المنتفعين بالمنح القارة للعائلات الفقيرة،
- التحويلات المالية الشهرية المباشرة لبرنامج الأمان الاجتماعي (البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة)،
- الترفيع في عدد المنتفعين بالمساعدات المناسبات الدينية (رمضان وعيدي الفطر والإضحى)

- إنجاز مشروع توجيه الدعم وتصويبه نحو مستحقيه
- الترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة والفئات محدودة الدخل والأشخاص ذوي الإعاقة وذلك بهدف الإنتقال من المقاربة الإسعافية التي تعتمد على المساعدة إلى مقابة الإدماج ودعم استقلالية الفئات المتعهد بها
- تدعيم برنامج مجانية النقل البري لفائدة أبناء الاسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود المنتفعة ببرنامج الأمان الاجتماعي وذلك بهدف الحدّ من التسرب المدرسي ،
- الترفيع في الإعتمادات المخصصة للتمويل العمومي للجمعيات وذلك بهدف الإستفادة من التمويلات التي تسقطبها الجمعيات والضغط على الميزانية المخصصة لمؤسسات الرعاية من خلال تمويل وحدات عيش الطفولة الفاقدة للسند وادماج الفئات الهشة (المسرحين من السجون والأمهات العازبات).

جدول عدد 4:
إطارالنفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	135898	138430	151863	152000	134461
نفقات التسيير	10428	7387	9048	9008	9314
نفقات التدخلات	1064955	937565	1836542	3071092	4142725
نفقات الإستثمار	3648	1900	3500	3900	2500
نفقات العمليات المالية	-	-	-		-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1214929**	**1085282**	**2000953**	**3236000**	**4289000**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**1216055**	**1086409**	**2001903**	**3236950**	**4289950**

يعود التطور في ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي إلى تدعيم نفقات التدخلات الاجتماعية بهدف:

✓ المساهمة في الحد من الفقر وضمان مقومات العيش الكريم للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من خلال جملة المنح المسندة لها والعمل على الترفيع في عدد المنتفعين خلال السنوات 2023-2025 .

- ✓ الحد من مظاهرالإقصاء الاجتماعي للفئات الهشة والفئات ذات الاحتياجات الخصوصية والعمل على مساهمتها في الإدماج الاقتصادي والاجتماعي من خلال عديد البرامج الداعمة لبعث مشاريع صغرى لفائدتهم وتمكين الجمعيات العاملة في مجال المعوقين من منح لبعث موارد رزق واقتناء آلات ميسرة للإدماج .
- ✓ توجه المهمة لتوجيه منظومة الدعم والبدء بإعداد تصورات وتحديد المتطلبات البشرية والمادية وتوفير الأرضية الملائمة (تعزيز البرنامج بالموارد البشرية ، تهيئة مقرات العمل المتواجدة وتوفير مقرات جديدة ، توفير التجهيزات الإدارية والإعلامية و وسائل النقل لإنجاز المشروع .

برنامج : الهجرة والتونسيين بالخارج

إسم رئيس البرنامج :بصدد التعيين عوضا عن السيد محمد المنصوري الذي تم انهاء مهامه بتاريخ 28 جويلية 2022

1- تقديم البرنامج :

يتبوأ قطاع الهجرة والتونسيين بالخارج مكانة هامة ومحورية في تحديد السياسات العمومية ومخططات التنمية للبلاد التونسية لكونه يستهدف فئة التونسيين المقيمين بالخارج والذين يمثلون رافدا للتمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الوطني، وهو ما يستوجب المحافظة على روابط هذه الفئة مع بلد المنشأ ومزيد تمتينها.

وترتكز استراتيجية البرنامج على المبادئ العامة لمشروع الاستراتيجية الوطنية للهجرة وجملة اللتعهدات والمواثيق الوطنية والدولية وخاصة منها دستور الجمهورية التونسية وخاصة الفصل 32 منه وأهداف التنمية المستدامة 2030 في علاقة بمحور الهجرة (الهدف 8 و 5 و9) أضافية إلى الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الهجرة التي تولت الدولة التونسية المصادقة عليها.

وتعتبر من نقاط قوة البرنامج استهدافه فئة ذات خصوصيات هامة، إذ يقيم حوالي 10 %من التونسيين بالمهجر سواء في إطار العمل أو الدراسة أو ضمن التجمعات الأسرية. ومراوحة لتدخلات بين الجانب الاجتماعي الذي يرتكز أساسا على الإحاطة الاجتماعية بالفئات ذات الوضعيات الخاصة (أمهات معيلات لأسر ، وضعيات هشة، حالات العنف ..) والجانب الثقافي : الذي يرمي إلى تعزيز الروابط مع الوطن الأم عبر تدخلات و أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية على غرار تعليم اللغة العربية ، تنظيم التظاهرات الثقافية و الرحلات الإستطلاعية والمصائف لفائدة أبناء المهاجرين. إضافة إلى تنوع وتكامل شبكة المتدخليين الاجتماعيين ومساهمة المجتمع المدني والجمعيات الناشطة في مجال الهجرة واللجوء إضافة إلى المنظمات الدولية ذات العلاقة على غرار المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تمويل وتنفيذ البرامج والمشاريع المنجزة في هذا الإطار.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ عدم ملاءمة أنشطة المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج لمشاغل وتطلعات مختلف شرائح الجالية وخاصة الشباب من الجيلين الثالث والرابع وهو ما يتطلب تقييما جديا وبصفة تشاركية لهذه الأنشطة قصد تطويرها نوعيا و إعادة النظر في مضامينها في اتجاه التعريف بالمخزون الثقافي والحضاري لتونس إضافة إلى مراجعة منهجية برنامج تدريس اللغة العربية لفائدة أبناء التونسيين بالخارج.
- ✓ النقص في عدد المتدخلين الإجتماعيين بمختلف البلدان التي يتواجد بها أفراد الجالية وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات المادية الضرورية لتوسيع شبكة الملحقين الإجتماعيين خصوصا أن

هناك توجها نحو نقل مركز ثقل ديوان التونسيين بالخارج إلى مكان تواجد الجالية التونسية بالخارج.

- ✓ وجود إشكاليات قانونية تعيق تركيز المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج مما يتطلب العمل على مراجعة بعض الفصول الواردة بالقانون المحدث له عدد 68 لسنة 2016 المؤرخ في 03 أوت 2016.
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة ديوان التونسيين بالخارج بدءا بتحيين الأمر المحدث له وهيكله التنظيمي حتى تتمكن من مواكبة التحولات العميقة والمتسارعة في مجال الهجرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. و قد تم إعداد مشروع في الغرض وإرساله إلى كافة الهياكل المعنية والمتدخلة لإبداء الرأي.

2.1 ويضم البرنامج عدد من الهياكل وهي :

- المرصد الوطني للهجرة
- ديوان التونسيين بالخارج
- المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 4-1: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية (ملحق عدد 1)

يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 4-1-1: نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية:**

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيين بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن من خلال العمل مع جميع الأطراف المتدخلة لاتخاذ الإجراءات و الآليات الكفيلة بتشجيعهم وتحفيزهم.

- ✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات (1)		
		2021		2023	2024	2025
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%16,52	%7	%18	%19	%20

(1) تقديرات قابلة للتحيين

لم تشهد تقديرات المؤشر سنة 2022 ارتفاعا هاما في التقديرات وذلك نظرا لانعكاسات تعطل الانشطة خلال السنوات 2021-2021 إثر جائحة كورونا والذي أثر على نسق الاستثمارإضافة إلى عدم إقرار آليات وإجراءات تحفيزية لفائدة المستثمرين التونسيين المقيمين بالخارج.

ومن المؤمل أن ارتفاع التقديرات من 18% سنة 2023 لتبلغ 20% سنة 2025 وذلك إثر استرجاع النسق العادي للعمل إضافة إلى مختلف الإصلاحات المزمع انجازها على مستوى هيكلة الديوان وطبيعة الأنشطة والتدخلات لفائدة الجالية مع تكثيف التظاهرات بالخارج وعملية الاتصال والتحسيس لفائدة التونسيين بالخارج (موقع الواب / المنصة الالكترونية)

✓ المؤشر 4-1-2: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية:

يهدف المؤشر لمتابعة نسبة مشاركة التونسيات بالخارج في عملية التنمية داخل ارض الوطن مع العمل على استهدافهم بحوافز و آليات خصوصية للرفع من مساهمتهن.

✓ **تقديرات المؤشر:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات (1)		
		2021		2023	2024	2025
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	-	%1.2	* %1.5	* %1.8	1.9 %

(1) تقديرات قابلة للتحيين
(*) بالنسبة الى نسبة مشاركة التونسيات المقيميات بالخارج في المشاريع الاستثمارية، تمت مراجعة التقديرات المتعلقة بسنوات 2023، 2024 و2025 بالاعتماد على انجازات سنة 2021 وباحتساب نسبة تطور بقيمة 5%

يتعلق بنسبة مساهمة التونسيات المقيمات بالخارج في مجال الإستثمار داخل أرض الوطن فإن تقديرات المؤشر تعتبر ضعيفة (1.2% سنة 2022) ويعزى ذلك إلى عدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية . وسيتم العمل على الرفع تدريجيا من هذه النسبة لتمر من 1.5% سنة 2023 لتبلغ 1.9% سنة 2025 . من خلال إرساء امتيازات وإجراءات خصوصية لفائدتهن والعمل على تكثيف عمليات التحسيس وتطوير الشراكة مع الأطراف المتدخلة بالداخل والخارج (جمعيات ، مؤسسات مالية ، وارات قطاعية...) . علما وأن تطوير تقديرات المؤشر يقتضي تشخيص واقع التونسيات المهاجرات وتحديد أهم العوائق والصعوبات إضافة إلى توضيح مسار تبادل المعطيات وفقا للأطراف المتدخلة وهو ما سيمكن من ضبط خطة عمل في الغرض.

- الهدف 4-2 :تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج:

يتجسم هذا الهدف من خلال :

- ❖ التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الاجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- ❖ عدد الوافدين التونسيين من مختلف شرائح الجالية على دار التونسي والمنتفعين بخدماتها.

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 4-2-1: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.**

يهدف المؤشر لمتابعة الاستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج

- ✓ **تقديرات المؤشر 4-2-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات (1)		
		2021		2023	2024	2025
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%	-	%50	% 52	%55	% 58

(1) تقديرات قابلة للتحيين

*تم احتساب هذا المؤشر والمتعلق ب"نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج" باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021.

حيث بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم إعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج.

وتبين من خلال الاستبيان أن 61 % من المستجوبين لا يعرفون الأنشطة الثقافية المؤمنة بالمراكز الاجتماعية بالخارج وبالنسبة إلى الذين يعرفون نشاط المراكز والبالغين 39 % من جملة المستجوبين، عبر 22 % منهم عن رضاهم الجيد على هذه الأنشطة و55 % منهم عبروا عن رضاهم فيما عبر 22% منهم عن عدم رضاهم .

هذا ولم يتسن اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة إلى سنتي 2021 و2022 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام بإتباع الإجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للأنشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الأنشطة المؤمنة بدور التونسي.وتعمل مصالح الديوان على اعتماد هذا المؤشر مع إتباع الطرق المثلى لتجسيمه.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	**المؤشر 1 : نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية**	**%18**	ن 1 : القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	1933,054	**تسهيل عمليّة إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار من خلال:** - متابعة مساهمة التونسيين (التونسيات) المقيمين (المقيمات) بالخارج في المشاريع الاستثمارية ومتابعة برامج التعاون الدولي في المجال التنموي - إرشاد المستثمرين والراغبين في بعث مشاريع والتعريف بالحوافز والإجراءات. **ضبط وتنفيذ برامج لتشجيع أبناء الجالية على الاستثمار خاصة من النساء** - التعريف بفرص الاستثمار عبر موقع الواب التابع للديوان وصفحات الفايسبوك - متابعة المشاريع المنجزة ومحاولة تذليل الصعوبات المعترضة. - تقييم المشاريع المنجزة. - تحديد العراقيل المعترضة والتي تحول دون تجسيم نوايا الاستثمار
	المؤشر 2 : نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	**%1.5**	ن 2 : البحوث في مجال الهجرة	71,000	
الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج	**المؤشر 3: نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية.**	**% 52**	ن 3 :الإحاطة الاجتماعية والثقافية بالتونسيين بالخارج	31860,000	- تطوير الأنشطة واقتراح أنشطة تتماشى مع حاجيات الأجيال الجديدة للهجرة
			المجموع	**33864.054**	

3.2– مساهمة الفاعليين العموميين في اداء البرنامج :

جدول عدد 2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2023
ديوان التونسيين بالخارج	**الهدف: تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية** **الهدف: تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج**	- تسهيل عمليّة إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار - ضبط وتنفيذ برامج لتشجيع أبناء الجالية على الاستثمار - إعادة هيكلة الديوان و نقل ثقله إلى أماكن تواجد الجالية التونسية بلخارج. - ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعيّة لفائدة الجالية - تاطير وحماية الأسرة التونسية بالخارج والأجيال الجديدة من الظواهر الاجتماعية السلبية - حماية حقوق المهاجرين ودراسة الإشكاليات التي يتعرضون لها - تقديم الخدمات الاجتماعية (البحث لفائدة العائلات، المساعدات الظرفيّة، المساعدة على السكن، حل الخلافات الزوجيّة ومسائل النفقة وإهمال العيال، متابعة وضعيات الفشل والانقطاع المدرسي والعنصريّة، معالجة ملفّات اعتناق الدين الإسلامي، زيارة المساجين والموقوفين، زيارة المرضى، متابعة ملفات الوفايات ونقل الجثامين...) - وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز روابط الصلة بالوطن الأم - ـ تنظيم برامج تربوية وترفيهية لفائدة أبناء الجالية. وتاطير الشباب المهاجر - تامين الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج - ـ تركيز خطة اتصالية لتبسيط وإبلاغ المعلومة لفائدة التونسيين بالخارج و لمزيد التعريف بأنشطة الديوان.	**32300.000**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م التعديلي 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	24436	25570	28794	3224	%6،12
نفقات التسيير	3562	2720	3600	880	% 4،32
نفقات التدخلات	1291	1331	1420	890	- %6،7
نفقات الاستثمار	5	0	50		
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	29293	29670	33864	4194	%1،14

بلغت تقديرات ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2023 بـــــ 33.864 أد مقابل 29.670 أد سنة 2024 و 40.000 أد سنة 2025 .

جدول عدد 4:
إطارالنفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م التعديلي 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	24436	25570	28794	29000	32140
نفقات التسيير	3562	2720	3600	3800	5100
نفقات التدخلات	1291	1380	1420	1500	2690
نفقات الإستثمار	5	0	50	-	-
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	29293	29670	33864	35000	40000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	29293	29670	33864	35000	40000

- ✓ يعود التطور في تقديرات نفقات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج إلى سعي البرنامج إلى تدعيم برامج الإحاطة بالجالية التونسية بالخارج وتعزيز مساهمتها في مجهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية بأرض الوطن مما يستوجب تغطية نفقات ديوان التونسيين بالخارج لإنجاح دوره . ويعزى هذا التطور إلى الانعكاس المالي لتعديل سعر الصرف لنفقات تأجير الأعوان العاملين بالخارج وتسيير مراكز العمل بالخارج وكذلك إلى إعادة فتح مراكز وبرمجة إحداثات مراكز جديدة خلال سنة 2023 (إيميليا – بودابست وطولون) والتفكير في التوجه نحو افريقيا خلال السنوات 2024 -2025 .
- ✓ تمثل تقديرات المنحة المسندة إلى الفاعل العمومي الذي يساهم بدور كبير في السياسة العمومية للبرنامج (ديوان التونسيين بالخارج) 32.300 أد من جملة تقديرات البرنامج لسنة 2023 أي بنسبة 4،95 % .

برنامج : القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيدة آمال خليل

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : 14 أفريل 2022

(بمقتضى مذكرة من السيد وزير الشؤون الاجتماعية)

1- تقديم البرنامج :

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية والمالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

ويتميز برنامج القيادة و المساندة بـــ:

- ✓ تفرعاته الجهوية (24 برنامج فرعي جهوي: الدعم الامحوري) المتمثلة في الإدرات الجهوية والتي تتولى مساندة تدخلات المهمة على مستوى الجهات و تنفيذ تعهدات البرامج الفنية (التصرف الإداري والمالي).
- ✓ تنوع الوحدات العملياتية المركزية (مصالح الإشراف و القيادة على مستوى الديوان) والإشراف على المؤسسات (إشراف مزدوج في قطاع التعليم العالي).
- ✓ تطوير أساليب التصرف الإداري و المالي من خلال اعتماد أساليب العمل والتكوين عن بعد.
- ✓ تعزيز المنظومات الإعلامية المتعلقة بتعصير العمل الإداري : الموازنة الاجتماعية - التصرف في المقرات والتجهيزات - تطبيقة تفقد الشغل - التبادل البيني للمعلومات مع بقية القطاعات المتدخلة : الحالة المدنية- الجباية- النقل البري...

- ✓ تفعيل الخدمات الرقمية و تحسينها لمزيد من الشفافية في إطار البرنامج الشامل لإصلاح وتعصير الإدارة في تونس من خلال الشروع في العمل ببطاقة " لاباس" للتأمين على المرض وببطاقة العائلات المعوزة الرقمية.

غير أن هناك عديد الصعوبات والإشكاليات التي يتعين تجاوزها والتي تتمثل أساسا في :

- ✓ عدم وجود مندوبيات جهوية مما يخلق إشكاليات على مستوى المرونة في التصرف في الاعتمادات (اعتمادات مفوضة)
- ✓ عدم توفر إطارات مكلفين بالمتابعة والتقييم الذين بإمكانهم متابعة تنفيذ الهدف وتقييم المؤشرات بالتنسيق مع رئيس البرنامج
- ✓ ضعف الموارد المادية و البشرية.
- ✓ غياب أدلة الإجراءات في التصرف الإداري والمالي.
- ✓ الضعف على مستوى متابعة إجراءات تنفيذ الميزانية حيث تم تسجيل نقص في عملية متابعة صرف الإعتمادات وتدوين أسباب التحويلات التي شهدت نسقا سريعا بين الفقرات مما يؤثر على تحيين البرمجة السنوية للنفقات في الآجال إضافة إلى عدم دقة التقديرات وتوزيع الإعتمادات بين الفقرات مما إنجر عنه التحويل المطرد بالتنقيص والزيادة في نفس الفقرات.

وتترجم استرتيجية برنامج القيادة والمساندة من خلال جملة من المحاور الأساسية :

- ✓ التصرف التقديري في الموارد البشرية
- ✓ حوكمة الموارد المتاحة
- ✓ تدعيم إستقلالية التصرف الإداري والمالي على المستوى الجهوي.

2- أهداف ومؤشرات قيس الأداء الخاصة بالبرنامج:

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات قيس الأداء :

- الهدف 9-1: التحكم في كتلة الأجور:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد البشرية و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتاجير

المؤشرات:

- ✓ **المؤشر 9-1-1: نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور:**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور الفارق بين كتلة الاجور التقديرية وكتلة الاجور المنجزة لبيان مدى صحة التقديرات عند الإعداد لمشروع الميزانية للمهمة

✓ **تقديرات المؤشر 9-1-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)	نسبة	% 97	%100.6	%100.26	%100.09	%100.05

تم العمل على مراجعة تحسين صحة التقديرات في كتلة الاجور من خلال ضبط التقديرات على أساس توزيع الاعولن حسب البرامج وحصر التغييرات الحاصلة والمتوقعة بصفة موضوعية وهو ما من شأنه ان تؤدي الى التحكم في كتلة الاجور دون اعتبار التغييرات الظرفية (تسوية للوضعيات...)

- الهدف 9-2 :فاعلية برنامج القيادة:

يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة وترشيد النفقات

المؤشرات:

✓ **المؤشر 9-2-1: حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يهدف المؤشر لمتابعة تطور نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

✓ **تقديرات المؤشر 9-2-1:**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	%2.75	%3.36	%2.07	%2.41	%2.05

يتم العمل بصفة تدريجية على ضمان توزيع النفقات ضمن البرامج العملياتية باستثناء النفقات المشتركة، بالاضافة على ان خصوصية مهمة الشؤون الاجتماعية التي تعتبر تدخلاتها موجهة الى المواطنين (العائلات الفقيرة ومحدودة الدخل والمضمونين الاجتماعيين) تؤدي الى ان الحجم الهام للميزانية يوجه الى برنامجي النهوض الاجتماعي والضمان الاجتماعي وبالتالي فان هذا المؤشر يمكن من قيس بلوغ الهدف المتعلق بتوجيه الميزانية الى الى البرامج العملياتية التي تمثل سياسات عمومية والتخفيض من الاعتمادات الموجهة لبرنامج القيادة والمساندة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف و مؤشرات الأداء :

جدول عدد 1 :

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة:ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2023	الأنشطة	التقديرات المالية 2023	دعائم الأنشطة
الهدف: التحكم في كتلة الاجور	**نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز /المرسم بقانون المالية الأصلي)**	**%100.26**	ن 1 : القيادة	238,165	- تركيز منظومة للرقابة الداخلية - تركيز منظومة لرقابة التصرف
			ن 2 : التصرف في الموارد البشرية	20860,557	- تفعيل التطبيقة الاعلامية المتعلقة بضبط المسار المهني للأعوان بما يمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب وتوفير معطيات إحصائية في الغرض - الإعداد لصياغة مخطط مرجعي للتوزيع الوظيفي للأعوان
الهدف:فاعلية برنامج القيادة والمساندة	**حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**	**%2.07**	ن 3 : التصرف في الموارد اللوجيستية	20349,903	- تفعيل التطبيقية الاعلامية المتعلقة بالتصرف في المعدات والبناءات - إعداد أدلة الاجراءات
			ن 4 : التعليم العالي	4638,919	- العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني - مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية
			ن 5 : تنفيذ ومتابعة الميزانية على المستوى اللامركزي	22261,132	
			المجموع	**68348.676**	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2023-2025:

جدول عدد3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2021	ق م 2022 (1)	تقديرات 2023 (2)	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	42748	46450	45321	-1129	%-2،4
نفقات التسيير	7108	6734	7510	776	%11،5
نفقات التدخلات	3136	4450	4848	398	%8،9
نفقات الاستثمار	4265	6963	10670	3707	%29،7
نفقات العمليات المالية	-	-	-		
المجموع	57258	64597	68349	3752	%5،3

بلغت تقديرات ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 بـــــ 68.349 أد مقابل 64.597 أد سنة 2022 أي بزيادة قدرها 3.752 أد تمثل 5،3% وقدرت سنة 2024 بـــ 75.000 أد و 80.000 سنة 2025 .

جدول عدد 4:
إطارالنفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	ق م 2022	تقديرات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025
نفقات التأجير	42748	46450	45321	51586	55797
نفقات التسيير	7108	6734	7510	8200	7300
نفقات التدخلات	3136	4450	4848	4994	4800
نفقات الإستثمار	4265	6963	10670	10220	12103
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	57258	64597	68349	75000	80000
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	57326	64665	68477	75088	80088

✓

✓ تعزى الزيادة في نفقات برنامج القيادة والمساندة إلى أهمية دور البرنامج في تدعيم ومساندة بقية برامج المهمة في تحقيق سياستها العمومية وهو ما يتطلب توفير وسائل العمل المادية والتقنية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة وتعصيرها باعتماد التكنولوجيا الحديثة ومواكبة تطوراتها وإرساء مزيد من النجاعة والشفافية وهو ما يفسر التطور الذي شهدته نفقات تسيير البرنامج لتغطية نفقات التسيير على المستوى المركزي والجهوي ونفقات الاستثمار على غرار استكمال المشاريع المتواصلة المدرجة بمخطط التنمية 2016-2020 ودعم برامج التهيئة والصيانة لمختلف الهياكل واقتناء التجهيزات المادية وإعداد مشروع الاستراتيجية الاتصالية للمهمة وبرمجة متطلباتها إضافة إلى تطور نفقات التدخلات وخاصة تدعيم نشاط تعاونية موظفي الوزارة .

✓ في المقابل شهدت تقديرات نفقات تأجير البرنامج انخفاضا (باعتماد الإنجازات الفعلية لسنة 2021)

الملاحق

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل و العلاقات المهنية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

رمز المؤشر : 1-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**ضمان توفر شروط العمل اللائق
2. **تعريف المؤشر:**تنقل أعوان تفقد الشغل وتفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للتشريع الجاري بها العمل
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):القيمة A/ القيمة B**

A=عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل +عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل) / 2

B=عدد العمال الجملي على المستوى الوطني حسب احصائيات المعهد الوطني للإحصاء

2. **وحدة المؤشر:**نسبة مائوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**بطاقة زيارة -الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية وأقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**موفي كل شهر / كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 56% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة والإدارة العامة لتفقد طب الشغل والسلامة المهنية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
المؤشر1.1.1:نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد(قيمة تراكمية valeur cumulative)	%	**%44.12**	**%49**	**%52**	**%54**	**%56**
مؤشر فرعي 1: نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	%	**48.83**	%52	%56	**%58**	**%60**
مؤشر فرعي 2: نسبةالأجراءالمشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	39.40	%46	%48	**%50**	**%52**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تبعا للتأثيرات السلبية لجائحة كورونا على نسق عمل مصالح تفقد الشغل خلال سنتي 2020 و 2021 والتي أدت إلى ارتفاع عدد العملة المشمولين بالزيارة وعدد زيارا ت المراقبة وخاصة في مجال تفقد طب الشغل. حيث فرض الوضع الصحي تكثيف زيارات التفقد بهدف التفسير والتوعية (تفسير البروتوكولات الصحية) ومراقبة مدى تطبيق الإجراءات الصحية المفروضة والالتزام بما ورد بالبروتوكولات الصحية.

وسيتم العمل انطلاقا من سنة 2022 نحو استعادة تفقد الشغل وتفقد طب للشغل لدورهما على مستوى مراقبة احترام تشريع الشغل داخل المؤسسة حتى يتسنى المساهمة في الحد من نزاعات الشغل الجماعية وذلك عبر الترفيع من عدد زيارات التفقد واستهداف عدد هام من الأجراء المشمولين بهاته الزيارات .

كما ستشمل مهام برنامج الشغل والعلاقات المهنية العمل على مكافحة كل اشكال التمييز واللامساواة (الجنس، الأجر) والتصدي الى كافة اشكال العمل الهش والجبري والاتجار بالبشر والعنف في الوسط المهني عبر القيام بحملات تحسيسية توعوية وتفسيرية. حيث من المرجح تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 6.12% سنة 2023 وبلوغ نسبة تغطية تقدر بـ 56% سنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 14.28% مقارنة بسنة 2023.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقةبالمؤشر:

- ✓ نقص عدد المتفقدين حيث لم يقع تعويض المحالين على التقاعد إضافة الى الالتزام بقرارات الحكومة بالعمل بثلث الاعوان في الإدارة لتجنب عدوى فيروس كوفيد19.
- ✓ غياب قاعدة بيانات خاصة بتفقديات الشغل وتفقديات طب الشغل ويعود ذلك الى عدم اعتماد وسائل عمل رقمية متطورة.
- ✓ مواكبة لادراج مقاربة النوع الاجتماعي في ميزانية التصرف حسب الأهداف، فان مؤشرات الأداء لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية لم تأخذ بعين الاعتبار هذه المقاربة وهو ما سيعمل على ادراجه مستقبلا.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الضمان الاجتماعي

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

رمز المؤشر : 2-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): الأعباء/ المداخيل**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية لصناديق الضمان الاجتماعي والميزانيات التقديرية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 139	% 143	% 139	% 140	% 141
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 173	% 176	% 170	% 171	% 172
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	% 105	% 120,2	% 116	%118	%119
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	% 106,7	% 120,5	% 117	%118	%119
الصندوق الوطني للتأمين على المرض						
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	%86,23	%83,04	%84,57	86.42%	% 87.74
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	%91,88	%89,9	%91,14	93.29 %	% 94.66

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تذهب كل التوقعات إلى تواصل المنحى السلبي لمؤشر **نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل** حيث ينتظر أن تفوق أعباء الصناديق مداخيلها ويعود ذلك أساسا إلى انخفاض المؤشر الديمغرافي (من 5,9 منخرط نشيط عن كل منتفع بجراية سنة 1985 إلى 2 منخرط سنة 2022 بالنسبة للقطاع العمومي، ومن 10,86 منخرط سنة 1985 إلى 2,9 منخرط سنة 2021 بالنسبة للقطاع الخاص) كما أن تحسن مؤمل الحياة عند الولادة كان أحد العوامل لاختلال توازن المؤشر حيث أصبح متوسط مدّة الانتفاع بالجراية أطول مما كان عليه سابقا (من 13 سنة في سنوات 90 الى 20 سنة حاليا).

1. **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

يتواصل الإرتفاع السلبي لنسبة الأعباء من المداخيل حيث من المنتظر أن تتطور من 139 % سنة 2023 إلى 141 % سنة 2025 لمجموع الأنظمة.

كما نلاحظ تعمق الفجوة بين الموارد والأعباء بالنسبة لفرع الجرايات ويعود ذلك أساسا لتواصل إرتفاع مصاريف الجرايات بنسق سريع حوالي 12 % مقارنة بالموارد.

ويعود تفاقم الاختلال في التوازن بين الموارد والأعباء في السنوات الأخيرة إلى تداعيات جائحة كورونا على المستوى الاقتصادي وما نتج عنها من صعوبات مالية لعديد القطاعات الاقتصادية أدت إلى توقف عديد الشركات والمؤسسات عن النشاط وتسريحها الكثير من عمالها وتذهب التوقعات في السنوات القادمة إلى تحسن في المؤشر نتيجة تجاوز مرحلة الركود التي عرفها الاقتصاد الوطني ودفع الإستثمار.

كما تضاف لهذه الأسباب الظرفية عوامل الهيكلية حالت دون المعالجة الفعلية للوضعية التي تردى فيها قطاع الضمان الاجتماعي والمتمثلة في العوامل الديمغرافية (ارتفاع مؤمل الحياة وانخفاض المؤشر الديمغرافي) وعوامل مرتبطة بأنظمة الجرايات (التقاعد المبكر لأسباب اقتصادية والترفيع في الجرايات على إثر الزيادة في الأجر الأدنى) زد على ذلك التهرب الاجتماعي الذي يحجب نسبة من الموارد المحتملة للضمان الاجتماعي.

2. الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية:

تعتبر العوامل المتصلة بالخصائص الفنية لأنظمة التقاعد من الأسباب الرئيسية لاختلال توازن مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل وينتظر أن يتفاقم المنحى السلبي في السنوات القليلة القادمة إذا لم تنجز إصلاحات جوهرية. ولإن سجلنا في السنوات الثلاث الأخيرة تحسنا نسبيا في التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة بعض الإجراءات التي أتخذت والتي أهمها التمديد في سن التقاعد في القطاع العام وذلك بصدور القانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019 المتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي وصدور منشور (رئيس الحكومة المؤرخ في 20 ماي 2019) يهدف إلى توضيح إحكام هذا القانون.

وقد بلغت نسبة التوازن بين مجموع الأعباء ومجموع المداخيل للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية 105 % سنة 2021 مقابل 103 % سنة 2020 كما بلغت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات 106,7 % سنة 2021 مقابل 104% سنة 2020 وتعود هذه النتائج أساسا إلى انتفاع الصندوق بكامل عائدات المساهمة الاجتماعية التضامنية (500 م د سنتي 2020 و2021) إذ تمتع الصندوق باعتماد قدره 1650 مليون دينار منذ سنة 2018 حتى سنة 2021 متأتي من المساهمة الاجتماعية التضامنية. إضافة إلى تطور الإيرادات المتأتية من الزيادة العامة في الأجور بعنوان القسط الثالث لأعوان الوظيفة العمومية والمفعول الإيجابي للإجراءات المضمنة بالقانون عدد 37 لسنة 2019 المؤرخ في 30 أفريل 2019.

ولكن كل التوقعات تذهب في إتجاه عودة المنحى السلبي لمؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل نتيجة إنتهاء مفعول اجراء الترفيع في سن التقاعد ومحدودية موارد حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي والتي ستقسم بين كل الصناديق الاجتماعية بعد أن كان الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية يتحصل على مجموع مبلغ المساهمة حيث تذهب توقعات سنة 2022 إلى تسجيل إختلال في التوازن بين مجموع الأعباء والمداخيل بـ 120,2 % وإختلال في التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات بنسبة 120,5 %.

3. الصندوق الوطني للتأمين على المرض:

سجلت نسبة توازن الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق الوطني للتأمين على المرض ارتفاعا خلال سنة 2021 لتبلغ 86,23% وتكون بذلك دون الهدف المأمول والذي حدّد بـ 81,92 % . وتعتبر هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة بسنة 2020 والتي سجلت فيها نسبة (76,77%) ويفسر هذا الارتفاع خاصة بالزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

كما عرفت نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض لسنة 2021 ارتفاعا ملموسا حيث بلغت 91,88 % لتتجاوز الهدف المرسوم بعنوان نفس السنة (88,68%) ويعزى هذا الارتفاع أيضا إلى الزيادة في بعض التعريفات ومراجعة السقف.

وتذهب التوقعات أن تشهد هذه النسبة سنة 2022 بعض التراجع نتيجة الاستقرار التي قد تشهده التعريفات وكذلك تحسن الوضع الصحي بعد جائحة كورونا والتي كان لها (جائحة كورونا) الأثرالسلبي على التوازنات المالية نتيجة ارتفاع الأعباء الصحية، كما سجلنا تحسنا طفيفا في موارد الصندوق الوطني للتأمين على المرض نتيجة مضاعفة التحويلات المالية للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والتي عرفت تطورا من 10 مليون دينارشهريا سنة 2021 إلى إلى 20 مليون دينار شهريا كما أن إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر

للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي ساهم أيضا في تحسين موارد الصندوق.

ولكن ينتظر أن تعود نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل إلى الارتفاع بداية من سنة 2023 ما لم يلتزم الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بسداد ديونه تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض وسداد حصته من مستحقاته.

2. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

رغم أهمية المؤشر في قراءة منحى التوازنات المالية للصناديق فإنه يفتقر لتوقع للمخاطر الطارئة ولتأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الاستثنائية مثل جائحة كوفيد 19 مما زاد في تفاقم تدهورالوضع للصناديق وعجزها عن الإيفاء بتعهداتها. كما تعرف الصناديق اشكاليات مرتبطة بإيجاد نوع من التوازن بين تطور الأعباء خاصة الجرايات والموارد التي إقتصرت على المساهمات وما تدره المساهمة الاجتماعية التضامنية .

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الاستخلاص

رمز المؤشر : 2-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
2. **تعريف المؤشر:** يساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule): المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة**
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: :** معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** انظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

---

[2]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية						
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 89,9	% 90	% 90,5	% 91	% 92
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	%	% 48	% 50	% 51	% 52	% 53
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%	% 17	%17	%20	%21	%21

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

سجلت نسبة الاستخلاص عن الثلاثيات الجارية ارتفاعا طفيفا سنة 2021 مقارنة بالسنوات التي سبقتها والتي عرفت بتفشي جائحة كورونا ويعود هذا التحسن إلى ارتفاع المقابيض بعنوان الاشتراكات بنسبة 8 %. أما بالنسبة لاستخلاص مساهمات نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير فلاحي، فقد بقيت نسبة الاستخلاص لسنة 2021 في حدود ما تم تسجيله في السنوات الفارطة.

برزت أهمية قيس مؤشر نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل خاصة عند قيس التوازن بين تكلفة أنظمة التقاعد ومداخيلها الشيء الذي أدى إلى اختلال التوازنات بين نسق دفوعات (مختلف المنافع المسداة) والمداخيل (المتأتية أساسا من المساهمات)، كما أفرز قيس مؤشر نسبة الاستخلاص جملة من الإستنتاجات أهمها:

- ✓ عدم التصريح بالأجور أو النقص في التصريح بالأجور (35% من الأجراء المصرح بهم يتقاضون أجرا أقل من الأجر الأدنى المهني المضمون و62% يتقاضون أجرا أقل من مرتين الأجر الأدنى المهني المضمون)،
- ✓ أهمية القطاع الموازي وتنامي ظاهرة التهرب والتحيل الاجتماعي. حيث تقدر كتلة الأجور الخاضعة للضمان الاجتماعي وغير المصرح بها للصندوق سنويا بـ 30% من كتلة الأجور الخاضعة مما انجّر عنه نقص في المساهمات تقدر بـحوالي 500 مليون دينار،
- ✓ صعوبات على مستوى الاستخلاص والمراقبة،

وقد عرفت السنوات الأخيرة منحا سلبيا في نسبة الإستخلاص والتي فسّرت بتبعات جائحة كورونا التي أثرت سلبا على مناخ الأعمال والإستثمار والتوازنات المالية للشركات ما أفرز عجز عديد الشركات وحتى الأشخاص للإيفاء بتعهداتهم ودفع مساهماتهم الاجتماعية. وتذهب كل التوقعات في أنه بداية من سنة 2023 سيسترجع الإقتصاد التونسي عافيته وستسجل بعض المؤشرات المحفزة للإستثمار مما سيؤثر إيجابيا على نسب الإستخلاص.

2. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

هذا المؤشر أعتمد لقيس نسبة الإستخلاص في القطاع الخاص ولم يتطرق لنسبة الإستخلاص في القطاع العام باعتبار فرضية أن نسبة الإستخلاص في القطاع العام تساوي 100 %، والحقيقة غير ذلك باعتبار أن عديد المؤسسات والمنشآت وحتى الوزارات عجزت عن الإيفاء بتعهداتها تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية. لذلك يجب ان نفرق بين نسبة الإستخلاص الفعلي ونسبة الإستخلاص الإعتبارية " fictive ".

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة التغطية الاجتماعية

رمز المؤشر : 2-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
2. **تعريف المؤشر:** نسبة العمال المصرح بهم فعليا لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فعالية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,36	% 81	% 83,3	% 84.5	% 85.4
- نظام الأجراء الفلاحيون	%	% 10,43	% 10	% 11.4	% 12	% 12.7
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	%	% 98,36	% 92	% 99	% 99.2	% 99.7

[3] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	%	% 81,94	% 80	% 83.3	% 84	% 84.9
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	%	% 83,74	% 81	% 87.5	% 88.2	% 89.2
المجموع	%	**% 81,17**	**% 80**	**% 83**	**% 84**	**% 85**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

شهدت نسبة التغطية الاجتماعية لكافة الأنظمة تحسنا ملحوظا خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 ما ساهم في تجاوز الهدف المرسوم لمجموع الأنظمة لنفس السنة ولكن هذا التحسن يجب أن لا يحجب حقيقة أن الصندوق يتكبد خسائر كبيرة " manqué à gagner» نتيجة عدم انخراط حوالي 20 % من عدد السكان المشتغلين في أحد أنظمة الضمان الاجتماعي.

كما لا يمكن أن تحجب هذه النتائج لسنة 2021 أن التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص مازالت دون الإنجازات المحققة سنوات 2017 و 2018 والتي كانت تفوق النسبة 80 % ويفسر ذلك بتواصل التداعيات السلبية لجائحة كوفيد 19.

كما تبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة نتيجة جملة من العوامل من بينها قلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

ويسعى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى تحسين نسبة التغطية الفعلية خلال سنوات 2023 و2024 و2025 لتبلغ 85 % لمجموع الأنظمة ويعول الصندوق على تحسين نسبة التغطية لنظام الأجراء الفلاحيون ونظام العملة غير الأجراء الفلاحيون ويعول الصندوق في هذا المجال على ما يبذله من مجهودات لتقريب خدماته من المضمونين الإجتماعيين والعاملين في القطاع الفلاحي من غير المنخرطين حيث سيحدث مكتب محلي بمعتمدية المنيهلة ودار خدمات إدارية ببنبلة من ولاية المنستير كما ستلعب الوحدات المتنقلة للخدمات الاجتماعية دورا فعالا في الاستقطاب.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.

بطـاقة مؤشر الأداء: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

رمز المؤشر : 2-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : :** تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
2. **تعريف المؤشر:** متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** تختلف حسب الخدمة المقدمة
2. **وحدة المؤشر :** عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصناديق الاجتماعية
4. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي						
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	يوم	37	38	35	30	25
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)						

إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	%	% 74,88	% 90	% 80	% 85	% 90
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	%	% 97,45	% 99	% 98	% 99	% 100
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	%	% 97,47	% 98	% 98	% 99	% 100
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	%	% 85,91	% 90	% 90	% 92	% 94
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)						
آجال استرجاع المصاريف (3) (باليوم)	يوم	36,4	35	30	28	26
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية (باليوم)						
• خلاص أتعاب الأطباء	يوم	122	120	100	100	90
• خلاص الصيادلة	يوم	108	110	100	90	80
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	يوم	122	120	110	100	90
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة (باليوم)						
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	يوم	10,8	10	9	8	7
• زرع الكلى	يوم	12,7	12	11	10	9
• زرع النخاع الشوكي	يوم	15,4	15	13	12	10
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	يوم	11,9	10	9	8	7
• تفتيت حصى الكلى	يوم	7,4	7	6	5	5
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	يوم	12,4	12	11	10	9
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	يوم	من 5.8 الى 38.	من 5 الى 35	من 5 الى 30	من 5 الى 28	من 5 الى 25
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	يوم	7,7	78,5	6	5	5
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	يوم	12,3	12	11	10	9

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

- **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في آجال صرف الجرايات (37 يوم) بعد أن كانت تتجاوز 40 يوما ويعود ذلك إلى السياسة التي إعتمدها. نتيجة السياسة التي اعتمدها الصندوق بتدعيم وتوسيع لامركزية تصفية ملفات الجرايات مما مكن من تجاوز الهدف المرسوم (40 يوم) وسيسعى الصندوق خلال الثلاث القادمة إلى

تحسين في الآجال لتبلغ سنة 2025 حوالي 25 يوما فقط خاصة في ظل التطوير الحاصل في طرق وإجراءات وأساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصناديق وتقريب الخدمات وتطوير أساليب العمل ورقمنتها...

- **الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسب انجاز ملفات جرايات التقاعد وجرايات الترمل والجرايات الوقتية للأيتام التي تمت تصفيتها في الآجال تحسنا مقارنة بسنة 2020 غير أنه لم يتم تحقيق الأهداف المرسومة وذلك أساسا نتيجة توقف السير العادي للعمل جراء جائحة "covid-19 " وينتظر أن تشهد هذه النسبة تحسنا كبيرا بداية من سنة 2022 لتبلغ ذروتها سنة 2025 حيث يعتقد أن تلامس 100 % بالنسبة تصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل.

- **الصندوق الوطني للتأمين على المرض**

شهدت الآجال المتعلقة باسترجاع المصاريف تحسنا طفيفا سنة 2021 لتبلغ 36,4 يوم مقارنة بسنة 2020 غير أن الآجال المسجلة بقيت دون الأهداف المرسومة سنة 2021 (30 يوم).

أما على مستوى الآجال المتعلقة بخلاص مسديي الخدمات الصحية سنة 2021 فقد سجلت ارتفاعا مقارنة بسنة 2020 وتعذر تحقيق الأهداف المرسومة نتيجة النقص الحاد في السيولة المتوفرة.

أما بخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة فقد سجلت تحسنا مقارنة بسنة 2020 وقاربت في العموم الأهداف المرسومة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.
- ✓ مراجعة نظام التأمين على المرض وذلك على ضوء نتائج الدراسة المتعلقة بتقييم هذا النظام (بصدد الانجاز) والتي تهدف إلى إعداد تشخيص شامل لنظام التأمين على المرض خاصة بالنظر إلى الأهداف التي تم وضعها عند إحداثه والتحديات المتعلقة بالوضع الصحي للبلاد وتطور حاجيات المضمونين الاجتماعيين.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج النهوض الاجتماعي

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة

رمز المؤشر : 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يمكن المؤشر من متابعة **الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة من خلال احتساب** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق مقارنة بالعدد الجملي للعائلات المعوزة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الامان الاجتماعي / محاضر جلسات اللجان الجهويّة المختصة في إسناد المشاريع / تقارير المتابعة الدورية للمشاريع
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur): 0.16% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للعائلات المعوزة (عدد العائلات المعوزة المتمتعة ببعث موارد الرزق / العدد الجملي للعائلات المعوزة)	%	%0.1	%1.4	%0.12	0.14%	0.16%

[4]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تم تنفيذ 198 مشروع بعنوان سنة 2021 (المنتفعين 89 إناث/ 109 ذكور) رغم الإنطلاق المتأخّر في التنفيذ (فتح الإعتمادات المخصصة للبرنامج وإحالتها إلى الجهات خلال شهر سبتمبر) وتداعيات أزمة كوفيد 19 والتي ساهمت في عرقلة إنجاز بعض المشاريع بسبب الحدّ من حريّةالتنقل وصعوبة الحصول على فواتير تقديرية في عديد الجهات. وبالنسبة لسنة 2022 فقد تم الشروع بصفة مبكرة في تنفيذ المشاريع خاصة عبر الإعتماد المرصود في إطار البرنامج الخصوصي للإحاطة بالفئات الهشة والذي يتم تنفيذه عبر اللجان الجهوية للتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى الإعتمادات المخصصة للبرنامج ضمن ميزانية 2022 والتي سيتم تنفيذها عبر الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية. ومن المنتظر أن ترتفع وتيرة إنجاز المشاريع تدريجيا خلال السّنوات القادمة حيث سيتمّ إصدار أمر رئاسي ينظّم البرنامج ويتضمن حوافز إضافية منها إمكانية التمويل الذاتي ودعم المشاريع التي تشكو صعوبات...بالإضافة إلى إستهداف الأخصائيين الإجتماعيين والمسؤولين الجهويين المكلفين بالبرنامج بالتكوين في مجال بعث وإدارة المشاريع.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عزوف الفئات المستهدفة من المنتفعين بالمنح المالية الشهرية على الإنخراط في البرنامج بسسبب ترسخ عقلية التواكل لديهم وغياب ثقافة العمل،
- بعض التعطيلات الإدارية المتعلقة خاصة بالرقابة القبليّة وإشتراط تجميع الشراءات رغم إختلاف مكونات المشاريع والتي تسبب تعطيل تنفيذ بعض المشاريع.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

رمز المؤشر : 3-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة
2. **تعريف المؤشر:** يرمي هذا المؤشر لاحتساب نسبة النساء المعوزات المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية واللاتي يمثلن فئة هشة ذات خصوصية (أرامل ، معيلات لأسر...)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد النساء المنتفعات بالمساعدات/ العدد الجملي للمنتفعين
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** منظومة الأمان الاجتماعي
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur): 60% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	%	%60.1	63%	59%	59.5%	60%

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

لقد كانت لجائحة كوفيد-19 تأثيرت عميقة على الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وعلى الفئات الهشة الأخرى، وزادت هذه الوضعيات تأزما بعد اندلاع الحرب الروسية الأكرانية التي انعكست مخالفاتها على ترتفاع مستوى الأسعار وتدني المقدرة الشرائية، لذا، شهدت سنة 2022 الشروع في توسيع قاعدة الانتفاع بمساعدات برنامج الأمان الاجتماعي، وباعتماد الإجراءات الجديدة المنصوص عليها بالأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه وتطبيقا لمقتضيات منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 المؤرخ في 10 ماي 2022 المتعلق بالإجراءات العمليّة للإنتفاع بالمنحة الشهريّة القارّة والعلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة ضمن برنامج الأمان الإجتماعي، إرتفع عدد المنتفعين بالمنح الشهرية القارة من 268293 منتفعا منهم 161112 امرأة بنسبة 60.1% من المجموع إلى 284750 منتفعا خلال شهر جوان 2022 منهم 166183 امرأة بنسبة 58.4%. ونلاحظ أن عدد النساء المنتفعات بالمنح المالية القارة في ارتفاع متواصل إلا انّ نسبتهن من المجموع شهدت انخفاضا باعتبار عدم مسايرة نسبة العدد الإضافي للنساء المنتفعات بالمنحة للنسبة المنجزة في سنة 2021 (العدد الإضافي من الذكور أكبر من العدد الإضافي من الاناث).

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

المؤشر شديد التأثر بالإجراءات ذات الطابع الاجتماعي التي يمكن اتخاذها في إطار برنامج الأمان الاجتماعي وبمنهجية الاستهداف المتبعة في هذا الإطار.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة إدماج الأشخاص المعوقين

رمز المؤشر : 3-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة وذات الاحتياجات الخصوصية
2. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشّــر إلى الرّفع من نسبة الإدماج الإقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة إقتصادية و إجتماعية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل.
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير أقسام النهوض الاجتماعي
4. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** برنامج بعث موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
القادرين على العمل.
5. **تاريخ توفّر المؤشر :** الثلاثية الأولى للسنة الموالية
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur): : 0.28% سنة 2025**
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الهيئة العامة للنهوض الاجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة إدماج الأشخاص المعوقين(المسجّلين بمراكز التربية المختصة)	%	%10.2	%17	%0.22	%0.25	%0.28

[6]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

- التطور الطفيف في نسبة الإدماج الاقتصادي للأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل يعود إلى نوعية التكوين الذي يتلقونه بمراكز التربية المختصة والذي يحتاج إلى مراجعة بما يجعله يتلاءم مع متطلبات سوق الشغل. وسيتمّ العمل على تحسين نوعية هذا التكوين وعلى التحسيس بأهمية برنامج بعث موارد الرزق في تحقيق الاستقلالية الذاتية للأشخاص ذوي الإعاقة إضافة إلى إعطاء الأولية لخريجي مراكز التربية المختصة في بعث المشاريع.

- هذا المؤشر يراعي النوع الاجتماعي حيث تمّ تسجيل نسبة 53 % من النساء من جملة الأشخاص ذوي الإعاقة المرسمين بمراكز التربية المختصة والمنتفعين ببرنامج بعث موارد الرزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة القادرين على العمل وهي نسبة مرتفعة يجري العمل على المحافظة عليها.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم ملاءمة التكوين المقدم بمراكز التربية المختصة لمتطلبات سوق الشغل،
- عدم تنظير الشهائد المتحصل عليها من مراكز التربية المختصة ممّا يسهل الإدماج الاقتصادي لهذه الفئة،
- عدم مواكبة نوعية المشاريع لمتطلبات السوق،
- المستوى التعليمي المتدني للتلاميذ المرسمين بمراكز التربية المختصة،
- ضعف المستوى التكويني للأخصائيين الاجتماعيين في مرافقة ومتابعة الأشخاص ذوي الإعاقة باعثي المشاريع.

بطـاقة مؤشر الأداء: النسبة العامة للأمية

رمز المؤشر : 3-3-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية

تاريخ توفّر المؤشر : (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.

4. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur): 16.5% سنة 2025**
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
النسبة العامة للأمية	%	%17.3	%17	%16,7	%16.5	-

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :**

[7] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من النسبة العامة للأمية من 17% سنة 2022 إلى 16.7% سنة 2023 أي بنسبة تراجع تقدر بـ 1.76%

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال المركز الوطني لتعليم الكبار)
- اعتماد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية ببعض المراكز النموذجية والمراكز متعددة المهارات
- غياب الترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة الأمية عند النساء

رمز المؤشر : 3-3-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
2. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية عند النساء
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الدارسات عدد الناجحات في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur): 22.1% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** المركز الوطني لتعليم الكبار

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة الأمية عند النساء	%	%23	%22.7	%22.4	%22.1	-

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

[8] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

يرمي المؤشر إلى المساهمة في التخفيض من نسبة الأمية لدى النساء من 23% سنة 2021 إلى 22.1% سنة 2024 مع تركيز الجهود على النساء في المناطق الريفية في ظل توفر معطيات إحصائية تبين المناطق ذات الاولوية (مناطق الوسط و الشمال الغربي) و يتم العمل على ملائمة التدخلات لفائدة النساء الاميات والتي يعانين من عديد الصعوبات للالتحاق بالفرق الدراسية(التنقل ، البعد على المناطق العمرانية) مع التركيز على تطوير التكوين في المهارات التدريبية والحقوق المدنية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- عدم وجود تدخلات تستهدف مباشرة الفئات المعنية (actions sexo-spécifiques)
- أنعكاسات المعطيات الجغرافية والاجتماعية على نوعية ونسق التدخلات (مناطق نائية و داخلية ، الحالة العائلية للمعنيات، الموروث الثقافي...)
- نسبة الأمية يتم تحديدها من قبل المعهد الوطني للإحصاء, وتتضمن معطيات هذه المؤسسة توزيعا للأميين حسب الجنس (عدد الأميين إناث وذكور ونسبة الأمية حسب النوع الاجتماعي) والموقع الجغرافي (الولاية: بلدي – غير بلدي) وحسب الفئة العمرية (من 10 سنوات فما فوق) عند إنجاز التعداد العام للسكان والسكنى. إلا أن معطيات المعهد الوطني للإحصاء, عند إعداد المسوحات السنوية, لا تتضمن عدد الأميين وتوزيعهم, بل تتضمن نسب الأمية, مما يعيق المركز الوطني لتعليم الكبار عن تقديم معطيات حول نسبة استقطاب الدارسين من مجموع الأميين حسب الولاية والجنس.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 4-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريف المؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**-API-APIA FIPA - Banque centrale- UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur): 20% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	%16.52	%7	%18	19%	20%

[9]**القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة مشاركة التونسيين المقيمين بالخارج في المشاريع الاستثمارية 16,52% سنة 2021 كما بلغ تطور نسبة المشاريع الجملية المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج سنة 2021 ، 50 % مقارنة بسنة 2020 في حين تراجعت المشاريع الجملية المصادق عليها بـ 31% ليعكس هذا مساهمة التونسيين بالخارج في دعم الاقتصاد الوطني والدور المحوري الذي تلعبه الجالية بالخارج في ضخ العملة الصعبة وتوفيرها ودفع عجلة الاستثماروذلك رغم كلفة التحويلات خاصة على اثر جائحة كورونا والتي تسببت في تراجع الاقتصاد سواء على المستوى العالمي أو الوطني وأثرت سلبا على عائدات جل القطاعات. وتمثل بذلك الجالية التونسية كعادتها فاعلا هاما في مجالات التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في تونس بالنظر إلى حجمها (إذ بلغ عدد أفرادها 1586669 فردا سنة 2020[10]) وتركيبتها (نسبة هامة منها الكفاءات) ومساهمتها في الاقتصاد التونسي .

ومن المهم القيام بدراسة تتعلق بالتحويلات على غرار تطوّرها ووجهتها (استثمار، ادخار، إنفاق اسري ...) وأصحاب الحسابات المالية (أشخاص معنويين أو طبيعيين)، قيمة الحسابات، هيكلتها ومصادر التحويلات (بلدان الإقامة الجبائية). هذا الى جانب وضع خطة لجذب المزيد من أموال الجالية التونسيةبالخارج وتحفيزها على وضع أموالها في البنوك المحلية والاستثمار بتونس ومن ذلك مراجعة التشريعات والحوافز الاقتصاديةعلى غرار تمتيع أفراد الجالية بنسبة فائدة مجزية ومراجعة كلفة التحويلات المالية.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس هذا المؤشر نشاط الديوان في هذا الجانب ويرتكز على عدّة عوامل خارجة على مجاله (variable exogène) على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف..
- صعوبة وتأخر في الحصول على المعطيات من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار .

المقترحات:

احتساب مؤشرات تعتمد على نتائج برامج التعاون الدولي والتي يكون فيها الديوان طرفا على غرار:

- عدد المشاريع الموافق عليها حسب الجهات ونوعيتها (مشاريع فردية أو جماعية)،
- عدد المنتفعين من هذه البرامج،
- قيمة المساعدات الممنوحة لبعث المشاريع، مجال نشاط المشاريع الموافق عليها (صناعة، فلاحة أو خدمات)،
- عدد العمال الذين تم تشغيلهم بفضل هذه المشاريع...

هذا وتعمل مصالح الديوان وقصد الحصول على المعطيات اللازمة على:

- ربط قنوات تواصل مع المؤسسات المعنية بملف الاستثمار والنظر في إمكانية تشريك إطارات من الديوان في خصوصية اللجان التي تصادق على المشاريع الاستثمارية للتونسيين المقيمين بالخارج على الصعيد المركزي والجهوي.
- إبرام اتفاقيات مع دواوين التنمية :04 اتفاقيات.

[10] حسب إحصائيات البعثات الدبلوماسية والقنصلية والتي اعتمدت على المرسمين بالسجلات القنصلية. ولم يتم احتساب الجالية التونسية المقيمة بكل من ليبيا واليمن نظرا لاستحالة الحصول على إحصائيات محنية ودقيقة للجالية خلال السنوات المنقضية والتي شهدت غلق البعثات الدبلوماسية نظرا لانعدام الاستقرار السياسي والأمني.

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

رمز المؤشر : 4-1-2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
2. **تعريفالمؤشر:وضع الآليات الكفيلة لدعم التونسيين بالخارج قصد تمويل مشاريع استثمارية بتونس**
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر: نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):المشاريع الممولة من طرف التونسيين بالخارج مقارنة بجملة المشاريع الإستثمارية**
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**FIPA - Banque centrale- -API-APIA UTICA- ONTA
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[11](Valeur cible de l'indicateur):% 1.9 سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

I- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	%	-	%1.2	%1.5	%1.8	1.9 %

[11]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

- لم يتسن لمصالح الديوان الحصول بعد على المعطيات بخصوص هذا المؤشر

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- لا يعكس هذا المؤشر نشاط الديوان في هذا الجانب ويرتكز على عدّة عوامل خارجة على مجاله (variable exogène) على غرار كلفة التحويلات، الروابط العائليّة، الامتيازات الممنوحة في مجال الاستثمار، سعر الصرف..
- صعوبة وتأخر في الحصول على المعطيات من قبل الهياكل المعنية بالاستثمار .

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة نسبة رضا التونسيين المقيميين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية

رمز المؤشر : 4-2-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**تعزيز العلاقة مع التونسيين بالخارج

2. **تعريفالمؤشر:**يحصيهذاالمؤشردرجة رضا الجالية بمختلف شرائحها على الخدمات المقدمة بالمراكز
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر نجاعة

4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**عن طريق التقارير الشهرية والسنوية التي ترد من الملحقين الإجتماعيين ومديري المراكز الإجتماعية والثقافية بالخارج كما سيتم إعداد جذاذات من طرف مصالح الديوان ستوجه إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة المتوفرة(ابتداءا من الثلاثية الرابعة لسنة 2019).

   كما شرع ديوان التونسيين بالخارج في إنجاز تطبيقة معلوماتية لتوثيق ورقمنة تدخلات الإطارات الاجتماعية بالخارج.

2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**ديوان التونسيين بالخارج
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**كل سنة

5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 58 % سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

[12]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الإجتماعية والثقافية.	%	-	%50	% 52	%55	% 58

*تم احتساب هذا المؤشر والمتعلق بـ"نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المنتفعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية بالخارج" باعتماد المعطيات المتوفرة والخاصة بسنة 2019 نظرا لعدم توفر معطيات تخص نسبة الرضا والخاصة بسنتي 2020 و 2021.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت هذه النسبة 30 % خلال سنة 2019 وذلك حسب استبيان تم اعداده خلال صائفة 2019 تم خلاله استطلاع المواطنين التونسيين المقيمين بالخارج العائدين على متن البواخر وشارك فيه 1763 مواطن تونسي مقيم بالخارج. هذا ولم يتسن اعتماد واحتساب هذا المؤشر بالنسبة الى سنتي 2020 و2021 بسبب الوضع الاستثنائي الذي فرضته الجائحة الصحية والتي حتمت على عديد الدول الالتزام باتباع الاجراءات الصحية وغلق حدودها البرية والبحرية والجوية وتعليق وقتي للانشطة الثقافية والترفيهية بما في ذلك الانشطة المؤمنة بدور التونسي مما أدى إلى تقلص كبير في نشاط المراكز بالخارج خلال سنة 2021.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

ـ لا يتم الأخذ بعين الاعتبار كل الخدمات المقدمة للجالية من قبل مصالح الديوان حيث تقتصر الخدمات على تلك المقدمة بدور التونسي بالخارج فقط علما وانه يتم تامين العديد من الأنشطة الأخرى من قبل مصالح الديوان على غرار تعليم اللغة العربية عند العودة، تنظيم تظاهرة أسبوع التونسي المهاجر ، إقامة منتديات الإرشاد والتوجيه ....

ـ الإحصائيات المتوفرة حاليا والمتعلقة بتحديد نسبة رضا التونسيين المقيمين بالخارج المتمتعين بخدمات المراكز الاجتماعية والثقافية تخص سنة 2019 فقط ولا تتوفر حاليا احصائيات تخص انجازات 2021.

المقترحات:

ـ تركيز تطبيقه إعلامية تربط الهياكل التابعة للديوان بالداخل والخارج لتحديد عدد التونسيين المقبلين على مختلف هذه الهياكل بما فيها دار التونسي بالخارج.

ـ تقييم خدمات الديوان وتحسينها من خلال:

- إعداد جذاذات وتوجيهها إلى المشرفين على المراكز قصد تعميرها من طرف الرواد وإبداء ملاحظاتهم وتقييمهم للأنشطة .
- القيام باستمارةعلى متن البواخرلتقييم أنشطة الديوان.
- إعداد سلسلة من الاستشارات ووضع منصة الكترونية وطنية خاصّة بالتونسيين المقيمين بالخارج.

ـ بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج القيادة و المساندة

بطـاقة مؤشر الأداء:نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور

رمز المؤشر : 9-1-1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**التحكم في كتلة الأجور
2. **تعريفالمؤشر:**يرمي هذا المؤشر لمتابعة صحة تقديرات كتلة الأجور عند الإعداد لمشاريع ميزانية المهمة من خلال مقارنتها بالأعتمادات المنجزة عند التنفيذ مما يسمح تحسين آليات ضبط التقديرات (ضبط وتحيين قوائم أعوان المهمة ، الانتدابات ، الانعكاس المالي للتغييرات المهنية للأعوان ..) ومتابعة الموارد البشرية للمهمة
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**كتلة الأجور المنجزة/كتلة الأجور المرسمة بقانون المالية الأصلي
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[13](Valeur cible de l'indicateur):100.05%سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

[13]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
نسبة صحة التقديرات في كتلة الأجور (المنجز / المرسم)	نسبة	% 97	%100.6	%100.26	%100.09	%100.05
كتلة الاجور المنجزة	أ.د	225.183.954	258.000.000	280.447.272	288.381.000	296.903.000
كتلة الاجور المرسمة بقانون المالية الاصلي	أ.د	232.133.000	256.455.000	254.450.000	288.112.000	296.755.000

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تتبر النتائج المحققة سنة 2021 نتائج استثنائية نتيجة ارتباطها بتأثيرات الوضع الاستثنائي لجائحة كورونا ، وسيتم العمل ابتداء من سنة 2023 على تخفيض نسبة صحة التقديرات لكتلة الأجور من خلال العمل على مزيد تحسين مسار إعداد ومتابعة الميزانية في إطار تدعيم مقومات حوار التصرف وبالتالي المرور من نسبة 100.6% سنة 2022 إلى 100.26% أي بنسبة تقدؤ بـ 0.33% مع الحرص على متابعة هذا التمشي لبلوغ نسبة نسبة 100.05% سنة 2025.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تعدد الأنظمة الأساسية و تعدد أنظمة التأجير

- الزيادات لبعض الأسلاك الخصوصية (الهندسة، الطب ، مستشاري المصالح العمومية..)

- التسويات (عملة الحضائر ، الآليات..) و التي من شأنها التأثير على تقديرات المؤشر

- عدم تفعيل منظومة موازنة اجتماعية والتي ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على تفعيل هذه المنظومة بما يمكن من استغلال المعطيات الإحصائية التي توفرها لمزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

بطـاقة مؤشر الأداء:حجم برنـامج القيـادة والمسـاندة مقارنـة بميزانيـة المـهمة

رمز المؤشر : 9-1-2

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :**فاعلية برنامج القيادة
2. **تعريفالمؤشر:**يرمي المؤشر لمقارنة ميزانية برنامج القيادة و المساندة بالميزانية الإجمالية للمهمة بهدف متابعة نسق الاعتمادات المرصودة بعنوان التصرف و مزيد ترشيدها والتحكم فيها.
3. **طبيعة المؤشر:**مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: -**

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**ميزانية برنامج القيادة و المساندة/ ميزانية المهمة
2. **وحدة المؤشر:**نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**منظومة أدب.
4. **تاريخ توفّر المؤشر :**سنوي / دوري
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[14](Valeur cible de l'indicateur): 2.04% سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

[14]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2022	التقديرات		
		2021		2023	2024	2025
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	%2.75	%3.36	%2.07	%2.41	%2.05
ميزانية برنامج القيادة والمساندة	ا.د	63.521.000	80.662.000	68.348.676	77.694.000	69.027.000
ميزانية المهمة	ا.د	2234.870.697	2394.549.555	3302.000.000	3225.790.000	3369.550.000

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يتم العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "نفقات التسيير" ومزيد تحسين تنفيذ نفقات التـاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر :

- تأثر المؤشر بالزيادات في نفقات التدخلات (برنامجي الضمان الاجتماعي والنهوض الاجتماعي)
- تأثر هذا المؤشر بالزيادات المسندة لبعض الأسلاك الخصوصية وغير المبرمجة عند ضبط تقديرات الميزانية
- تأثر المؤشر بانجاز التسويات (عملة الحضائر ، المتعاقدين..)

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج النهوض الاجتماعي

بطـاقة عدد1 : المركز الدولي للنـهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- المساهمة في وضع وإنجاز سياسة الوزارة المتعلقة بالبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين في مجال الإعاقة.
- إحداث فضاء رقمي لتوثيق البحوث والدراسات التي ينتجها المركز.
- متابعة الدراسات والمستجدات الوطنية والدولية في مجال الإعاقة و وضعها على ذمة المتدخلين خاصة الباحثين و البيداغوجيين.
- دعما لبحث العلمي في مجال الإعاقة من خلال إجراء البحوث و الدراسات العلمية في شتى مجالات الإعاقة.
- إحداث مخبر بحث حول الإعاقة.
- توفير خدمات التكوين المهني والتأهيل و إعادة التـأهيل بالمركز لفائدة منظوريه.
- تكوين المكونين و الإطارات العاملة في مجال الإعاقة.
- ضبط إستراتيجية لتكوين المكونين في مجال التعهد بالأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير الفضاءات الملائمة و خدمات التكوين الحضوري وعن بعد لفائدة المتدخلين في المجال بمقابل.
- تطوير التعاون و الشراكة مع المراكز المماثلة و المؤسسات والمنظمات والجمعيات ذات الصلة بالإعاقة وطنيا و دوليا.
- العمل على إرساء علاقات شراكة مع جامعات و معاهد البحث العلمي و خاصة التي تهتم بالإعاقة وطنيا ودوليا.
- تنظيم ندوات و ملتقيات وطنية و دولية حول الإعاقة.

2. مرجع الإحداث:

- الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة "بسمة" وبضبط تنظيمه الإداري والمالي و طرق تسييره.
- الأمر عدد 930 لسنة 2022 مؤرخ في 7 ديسمبر 2022 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 819 لسنة 2019 المؤرخ في 15 أوت 2019 المتعلق بإحداث المركز الدولي للبحوث والدراسات والتوثيق والتكوين حول الإعاقة وبضبط تنظيمه الإداري والمالي وطرق تسييره.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ انجاز بحوث و دراسات حول الإعاقة.
- ❖ تنظيم دورات تكوينية و تربصات موجهة في المجال.
- ❖ تركيز مكتبة رقمية حول الإعاقة.
- ❖ إحداث وحدة بحث.

2- الأهداف الاستراتيجية :

3- تدخلات الفاعل العمومي :

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير -منحة الدولة بعنوان التدخلات	1000.000 1000.000	1000.000 900.000	1000.000 1000.000 200.000	1000.000 1000.000 120.000	1000.000 1000.000 120.000
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز: وإعادة هيكلة المؤسسة).					
المجموع	**2000.000**	**1900.000**	**2200.000**	**2120.000**	**2120.000**

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

بطـاقة عدد1 : ديوان التونسيين بالخارج

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة لفائدة اليد العاملة من الجالية مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

2. مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة.

2- الأهداف الاستراتيجية :

- ضبط وتنفيذ برامج للرعاية الاجتماعيّة لفائدة التونسيين بالخارج ولفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة وفي تونس.
- *وضع وتنفيذ برامج ثقافية تعزّز* روابط الصلة بالوطن الأم.
- تسهيل عمليّة إعادة إدماج التونسيين العائدين في الاقتصاد الوطني وحث الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار.
- الإعلام والتبليغ المستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج.
- مواكبة توجه الدولة في مجال الرقمنة وحوكمة الإدارة.

3- تدخلات الفاعل العمومي:

- تامين أنشطة بالداخل
- تامين أنشطة ببلدان الإقامة

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها:					
- منحة بعنوان التأجير	23000.000	24500.000	27450.000	29368.505	30213.712
- منحة بعنوان التسيير	3000.000	3000.000	3500.000	5215.734	5725.578
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	435.045	550.000	550.000	5452.155	2381.437
المجموع	**26435.045**	**28050.000**	**31550.000**	**40036.394**	**38320.727**

2- بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الضمان الاجتماعي

بطـاقة عدد1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.
وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2. مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

تنبني الاستراتيجية العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- الأهداف الاستراتيجية

- ✓ دعم وتعزيز استخلاص ديون الصندوق من خلال إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة، هذا إضافة إلى دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،
- ✓ مراجعة بعض الأنظمة الخصوصية على غرار منظومة التغطية الاجتماعية للمرأة الريفية ومنظومة التغطية الاجتماعية للصيادين البحريين
- ✓ إصدار مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي.
- ✓ إقرار آلية قانونية تمكن من اقتطاع مساهمات التقاعد من منح الدعم المخصصة للمؤسسات المشغلة للحد من ظاهرة التهرب الاجتماعي،

- ✓ إدراج فصل ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2023 ينص على معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016،
- ✓ إقرار أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الإنتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،
- ✓ استخلاص مستحقات الصندوق المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات
- ✓ دعم الرقابة
- ✓ تطهير ديون الصندوق تجاه الصندوق الوطني للتأمين على المرض والتي مافتئت تتفاقم سنة بعد أخرى.
- ✓ إيجاد صيغ كفيلة بتحقيق المعادلة بين متطلبات التوازن المالي للأنظمة والتوازنات الاقتصادية والمالية الوطنية العامة.
    - ملائمة الإصلاح لمتطلبات :
    - سوق الشغل،
    - القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية،
    - المالية العمومية،
    - القدرة الشرائية للمتقاعدين.
- ✓ مراجعة أحكام القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد إقرار اجبارية خلاص معاليم الاشتراكات المقتطعة من أجور العمال بصفة شهرية مقابل الإبقاء على آجال دفع المساهمات المحمولة على كاهل المؤجر كل ثلاثة أشهر.
- ✓ مراجعة نسب الاشتراكات في نظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية المعمول بها حاليا وملائمتها مع تطور الأنشطة الاقتصادية، إضافة لتنظيم منح الامتياز المتعلق بالتخفيض في نسب الاشتراكات.
- ✓ وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي والعمل على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الاجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ إقرار أحكام على مستوى قانون المالية لسنة 2023 تقضي بربط الانتفاع بمختلف خدمات المرافق العمومية (خلاص معلوم الجولان، الحصول على التراخيص الإدارية، الحصول على البطاقة الرمادية، ...) بتسوية الوضعية تجاه صناديق الضمان الاجتماعي وذلك على غرار ما تم إقراره بقانون المالية لسنة 2021 لفائدة مصالح الجباية بخصوص معلوم الجولان،
- ✓ وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي مع دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل من خلال

- ✓ مواصلة اقتناء وحدات متنقلة للقيام بإجراءات التسجيل والانخراط وذلك بالتعاون مع وكالة Millennium Challenge Corporation
- ✓ اتخاذ اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.
- ✓ الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي وتركيز لالوحدات المتنقلة للضمان الإجتماعي.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات 2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	52034.000	70000.000	70000.000	71553.313	76208.897
المجموع	**52034.000**	**70000.000**	**70000.000**	**71553.313**	**76208.897**

بطـاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـــمة التقـــاعد
  - ✓ رأس المـــال عنـد الوفـاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2. مرجع الإحداث :

– القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،

– القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إذا وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ إرســاء منظومــة صــحية متكاملــة تشــمل الخــدمات المســداة بالقطــاعين العمــومي و الخــاص للصحة تنبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2- الأهداف الاستراتيجية

- ✓ تنويع مصادر التمويل : تعزيز موارد الصناديق الاجتماعية من غير المساهمات بإحداث أداءات ومعاليم جبائية إضافية توظف على بعض الخدمات أو المواد الاستهلاكية تخصص لدعم الحساب المحدث في الخزينة تحت اسم "حساب تنويع مصادر الضمان الاجتماعي"
- ✓ مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي وخاصة نظام الجرايات : مراجعة أنظمة التغطية الاجتماعية بالقطاع العام :
- ✓ تنقيح نظام رأس المال عند الوفاة.
- ✓ مراجعة النظام العام للتقاعد :

- ✓ إدخال بعض الإصلاحات المقياسية المتعلقة باحتساب الجراية (الأجر المرجعي، مردودية سنوات العمل، تعديل الجرايات....)
- ✓ عدم تحميل النظام العام للتقاعد الكلفة المالية المنجرة عن التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة (إحداث مساهمة إضافية من العون ومن المشغل والنظر في إمكانية إحداث صندوق خاص لتمويل هذا الصنف من الجرايات...)
- ✓ تنقيح بعض الفصول من القوانين الخاصة بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد والباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي (جمع أكثر من جراية،.....)
- ✓ بتحسين مستوى السيولة المالية الآنية حتى يتمكن الصندوق من صرف الجرايات في الآجال المعتادة، وتتضمن هذه المقترحات أساسا النقاط التالية :
- ✓ إقرار أحكام على مستوى قوانين المالية تتعلق بالتكفل بديون المؤسسات والمنشآت العمومية التي تشهد صعوبات مالية و المتخلدة بذمتها لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الاجتماعية.
- ✓ إحداث حساب خاص بتمويل التنفيل بعنوان الوظائف المرهقة والأسلاك النشيطة والأعمال المنهكة والمخلة بالصحة.
- ✓ مواصلة إيقاف إجراءات التتبع فيما يتعلق ببطاقات الإلزام الصادرة ضد الصندوق لعدم خلاص الضرائب وذلك إلى حين تحسن الوضع المالي لهذا الأخير، وإبرام اتفاقية جدولة لهذه الديون على مدى 10 سنوات لخلاص ما تخلد بذمته لفائدة الدولة،
- ✓ إقرار عفو على خطايا التأخير المثقلة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية .
- ✓ تحمل ميزانية الدولة للأعباء المالية المنجرّة عن لجوء الصندوق إلى السوق النقدية لتمويل حاجياته من السيولة لصرف الجرايات.
- ✓ تعزيز الترابط البيني بين الهياكل العمومية وتحقيق الانتقال الرقمي للصندوق تم التخلي عن شهادات الانخراط وعدم الانخراط والإدلاء بمضامين الولادة، والاستعانة بما توفره الصناديق الاجتماعية وكذلك المركز الوطني للإعلامية من خدمات فيما بينها. كما تم إبرام اتفاقية تعاون وشراكة مع كل من هيئة النفاذ للمعلومات والهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وذلك بهدف تعزيز القدرات المؤسساتية للصندوق في مجالات الحق في المعلومة وحماية المعطيات الشخصية للمضمونين الاجتماعيين وتعزيز قيم الشفافية والنزاهة ومكافحة
- ✓ تحسين التصرف في مجالي مواكبة الحياة المهنية للمنخرطين ومعالجة ملفات جرايات التقاعد، حيث فرغ من وضع اللمسات الأخيرة على مشروع الحسابات الفردية الذي راهن عليه الصندوق والذي سيمكن من الإلمام الكامل والدقيق بوضعية كل منخرط مباشر وذلك وفقا لمقتضيات الأمر عدد 153 لسنة 2021 المؤرخ في 12 مارس 2021 والمتعلق بضبط طرق و إجراءات و أساليب التبادل الآلي والفوري للمعلومات بين الصندوق و المشغل العمومي والذي سيمكن من توفير المعطيات والبيانات الضرورية في اتجاه التصفية الألكترونية للجرايات، مع العلم أن الصندوق تمكن بفضل إمكانياته الذاتية من إعداد وتوفير

منصة لتبادل المعلومات بين الصندوق والمؤسسات المشغلة سيتم البدء في استغلالها وذلك إلى حين تركيز منظومة جديدة متكاملة وتطوير تطبيقة جديدة للتصرف في الجرايات.

3- تدخلات الفاعل العمومي :

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	85000.000	47855.852			
المجموع	**85000.000**	**47855.852**			

بطـاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

I- التعريـــف

1. النشاط الرئيسي:

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2. مرجع الإحداث :

– القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
– الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

3. تاريخ إمضاء أخر عقد برنامج او أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي الترتيب :

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،
- ❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

2- الأهداف الاستراتيجية

- ✓ وضع آلية للاستخلاص المباشر بواسطة الصندوق الوطني للتامين على المرض للمساهمات العائدة له بعنوان الأنظمة الخاضعة لإشرافه في القطاع الخاص
- ✓ إحداث نظام للتبادل الالكتروني للبيانات بين الصندوق الوطني للتامين على المرض ومسدي الخدمات الصحيّة والمضمونين الاجتماعيين (مشروع في طور الإنجاز)
- ✓ تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات الحديثة في مجال الانخراط، التصريح، استخلاص المساهمات، المراقبة، مطالب التكفل بالعلاج، ...

- ✓ التحكّم في نفقات الأدوية من خلال مراجعة عمليّة منح تراخيص تسويق الأدوية وإعطاء الأولويّة المطلقة للأدوية الجنيسة وbio similaire
- ✓ مراجعة سياسات تسعير الأدوية من خلال إشراك المانحين المعتمدين والصندوق الوطني للتأمين على المرض بصفته الطرف الدّافع.
- ✓ تدعيم الوقاية والتقصّي المبكّر لبعض الأمراض الثقيلة والمكلفة.
- ✓ وضع نظام لتقييم التكلفة الطبيّة والاقتصادية للخدمات الاستشفائيّة وتطوير الفوترة بحسب التكلفة الفعليّة

3- تدخلات الفاعل العمومي :

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرف:					
منها: - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير					
ميزانيّة الاستثمار أو/ التجهيز:	811.874	700.000	700.000	708.750	719.250
المجموع	**811.874**	**700.000**	**700.000**	**708.750**	**719.250**

بطـاقة : إدراج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى المهمة

I- الإطار العام

1- تقديم لمحة عن إستراتيجية المهمة في مجال مقاربة النوع الاجتماعي:

تعمل مهمة الشؤون الاجتماعية في إطار الالتزام بمختلف التعهدات الدولية و الوطنية المتعلقة باحترام حقوق الانسان بصفة عامة والمساواة بين الجنسين بصفة خاصة إضافة إلى أهداف التنمية المستدامة 2030. كما تندرج تدخلات المهمة في إطارالمنظومة القانونية والتشريعية خاصة منها الفصل 51 من دستور الجمهورية التونسية ومقتضيات القانون عدد 37 لسنة 2001 المؤرخ في 16 جويلية 2021 المتعلق بتنظيم العمل المنزلي والقانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المؤرخ في 3 أوت 2016 المتعلق بمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته.و القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة ومشروع المخطط التنموي 2023-2025 إضافة إلى وثيقة العقد الاجتماعي الممضى من طرف الحكومة والأطراف الاجتماعية .

كما و تعتبر الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الإلتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع ومرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية. حيث وتساهم مهمة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ هذه الخطة وخاصة منها الأثر الأول المتعلق بإرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات و الأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي ، إضافة الى مساهمتها في تحقيق الأثر الثالث بخصوص وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل و الأثر الرابع المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ. وكذلك الأثر الخامس المتعلق بوضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الإجتماعي.

- تشخيص مبسط لواقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي :

يواجه قطاع الشؤون الاجتماعية تحديات هامة على مستوى توجيه الخدمات وتصويبها لفائدة الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة خاصة من النساء والفتيات باعتبارهن الأكثر عرضة للظواهر الاجتماعية حيث أفضى تشخيص القطاع إلى بيان عدد هام من الفوارق بين الجنسين على مستوى معدلات الفقر والأمية والتشغيل في القطاع غير المهيكل إضافة إلى كون النساء والفتيات الأكثر عرضة للعنف بمختلف تمظهراته.

إذ تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر وتعاني الأسر التي ترأسها إمرأة من ارتفاع معدل الفقر وقد بينت الدراسات أن المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على عمل من الرجل كما تتعرض للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال .حيث بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6٪ مقابل نسبة 12.5٪ للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 .

وتبرز بيانات المعهد الوطني للإحصاء أن عدد النساء الأميات هو ضعف عدد الرجال ، حيث يمثل عدد الأشخاص الأميين 1.752.000 أي ما يقارب 18.4% من تعداد السكان، تمثل المرأة نسبة 68.77% منهم (1.205.000 مرأة أمية) ويمثل الرجال نسبة 31.16% (546.300 رجل أمي). من العدد الإجمالي للاميين. وتتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امراة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امراة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امراة أمية) .

كما يستقطب القطاع غير المهيكل عددا هاما من العاملات النساء واللاتي يعانين من ظروف العمل غير الملائمة إضافة إلى عدم التمتع بالتغطية الاجتماعية وذلك خاصة في القطاع الفلاحي حيث تعتبر النساء الريفيات من الفئات الأكثر هشاشة خاصة من منظور العمالة الفلاحية إذ يعملن كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية وتعاني العاملات الفلاحيات من ظروف متدنية للعمل خاصة على مستوى التنقل إذ يعتبرنّ ضحايا حوادث الشغل وحوادث الطريق الناتجة عن النقل غير المنتظم . كما تعاني عدد من النساء الريفيات العاملات في القطاع الفلاحي من تقاطع الحقل العلائقي مع علاقات العمل (تشغيل النساء في أراضي العائلة) وبالتالي لايتلقين أجرا نظير عملهن .

كل هذه العوامل تؤدي بالضرورة إلى دخول نصيب هام من النساء الريفيات في دائرة الفقر والحرمان الاجتماعي وعجزهن عن الإيفاء بالحاجيات الأساسية إضافة إلى الحرمان من الرعاية الصحية الكافية والتعليم وبالتالي انتشار ظاهرة الأمية لدى عدد كبير من النساء الريفيات (الانقطاع المرسي) وما قد ينجر عنه من اللجوء إلى وضعيات العمل الهشة (العمالة بالمنازل / تشغيل الأطفال...) .

وبالتالي تعاني المرأة الريفية من ضئالة فرص التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي وكذلك نتيجة حالات الحرمان من الميراث في المناطق الريفية وبالتالي ملكية الأراضي بما يمكنها من بعث مورد رزق خاص.

إضافة إلى ذلك تعاني المرأة المهاجرة من عديد المظاهر السلبية والتي تتفاقم تبعاتها بالنظر لظروف العيش بدول الإقامة إضافة إلى عديد العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى (البطالة ، محدودية المستوى التعليمي، العنف الاسري، الهجرة غير النظامية..) وهو ما يجعلها عرضة لعديد الإشكاليات خاصة في ظل محدودية شبكة العمل الاجتماعي مقارنة بتطور عدد الجالية خاصة الوافدة بطريقة غير قانونية.

وإجمالا يمكن القول أن تشخيص الواقع الاجتماعي مكن من بيان تعدد مظاهر العنف المسلط على المرأة سواء تعلق الأمر بالعنف الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) أو المادي والنفسي . كما تتفاقم هذه الوضعية بتعدد العوامل الاجتماعية والصحية والنفسية (الإعاقة الجسدية والذهنية ، عدم وجود سند، الجنوح...)

وتتّسم التدخلات الاجتماعية عموما لفائدة النساء ضحايا العنف بكونها غير مهيكلة ولا تستند إلى برنامج خصوصي لمقاومة العنف المسلط على النساء . كما أنّ عمل المتدخلين الاجتماعيين مركز على التعهد بالعنف الزوجي الذي يمارس بالفضاءات الخاصة وهو ما يجعل التدخلات الاجتماعية في المجال لا تساعد على انتاج مؤشرات كمية ونوعية حول هذه الظاهرة. إضافة إلى محدودية الموارد المادية والبشرية و ضعف الآليات الملائمة للنوع الاجتماعي إَضافة إلى ضرورة مراجعة المنظومة القانونية يحول دون مزيد تصويب تدخلات وزارة الشؤون الاجتماعية.

و تبقى الحاجة للقيام بتشخيص معمق لواقع القطاع من منظور النوع الإجتماعي للوقوف على إشكاليات الفوارق بين الجنسين وفهم أسبابها و اثارها للتمكن من إيجاد الحلول المناسبة للحد منها.

- أهم الإشكاليات :

- استقطاب القطاع غير المهيكل لعدد هام من العمالة النسائية مقارنة بالرجال
- انتشار ظاهرة عمل النساء والفتيات بقطاعات العمل الهشة مقارنة بالرجال (العمل المنزلي ، الفلاحة الموسمية..)
- استفحال ظاهرة العنف لدى النساء المنتميات للفئات الهشة
- انتشار ظاهرتي الأمية والفقر لدى النساء بالمناطق الداخلية مقارنة بالرجال

- تقديم توجهات المهمة في المجال :

المحور1: المساهمة في مناهضة العنف والتمييز المسلط ضد المرأة.

المحور2: المساهمة في تعزيز التمكين الإقتصادي والاجتماعي للمرأة من خلال دعم إدماج النساء من الفئات الهشة

المحور 3: وضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

II- البرامج

البرنامج 1 : الشغل والعلاقات المهنية

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

يعتبر القطاع الفلاحي أحد ركائز الاقتصاد التونسي وهو يقوم بدرجة أولى على قوّة العمل النسائية، حيث يستوعب حوالي نصف مليون امرأة، أي ما يقدر بحوالي 43% من النساء الناشطات في الوسط الريفي، من بينهن 32.5 % أجيراتٌ في إطار العمل غير المهيكل داخل المقاطع الفلاحية، والمزارع الكبرى و.تعتبر النساء الريفيات في تونس من الفئات الأكثر هشاشة خاصة من منظور العمالة الفلاحية حيث تعمل النساء كمعيناتٍ بدون أجر في الفلاحة الأسرية أو كعاملاتٍ موسميات بأجور متدنية وفي إطار غير مهيكل، ودون تغطية ضمان اجتماعي. وتعاني العاملات الفلاحيات من ظروف متدنية للعمل خاصة على مستوى التنقل .

كما تعاني النساء الفلاحيات من ظروف عمل غير لائقة وهن عرضة لعديد المخاطر ذات الصلة باستعمال المبيدات والأدوية وانعدام وسائل الوقاية الفردية وكيفية تنقلها الى المستغلات الفلاحية في ظروف مهينة وخطرة ومخالفة للقانون.كما توكل للمرأة عادة الأعمال الشاقة وذات الخطورة لساعات طويلة من اليوم (جني المحاصيل ، مقاومة الأعشاب الضارة والبذر في الضيعات الخاصة..)

وبالتالي تبرز إشكالية عملة القطاع الفلاحي بصفة عامة والمراة العاملة بالقطاع الفلاحي بصفة خاصة بخصوص التغطية الاجتماعية ، فارق الأجور، توقيت العمل، ظروف العمل، الصحة والسلامة المهنية، المخاطر والحوادث ، وسائل النقل والتنقل.

وبإعتبار أن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عامة وللمرأة الريفية خاصة يعتبر من الاولويات المرتبطة خاصة الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، ونظرا لهشاشة وضعية العاملات الفلاحية مقارنة بالرجال في نفس القطاع فإن خطة عمل مهمة الشؤون الاجتماعية في قطاع الشغل والعلاقات المهنية تستهدف توجيه التفقد والرقابة نحو القطاع الفلاحي الموسمي وتحديدا العاملات الفلاحيات بما يسمح بالحد من الفوارق بين الجنسين ومكافحة الظواهر الاجتماعية الناتجة عنه.

تبعا لعملية تشخيص القطاع ، تبرز الإشكاليات التالية:

- **إشكالية العاملات الفلاحيات (غياب مقومات العمل اللائق، التمييز، العنف...)**
- **إشكالية العاملات بالمنازل (غياب مقومات العمل اللائق)**
- **إشكالية النساء العاملات بوحدات الاقتصاد غير المنظم.**

2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- **غياب مقومات العمل اللائق للعاملات الفلاحيات**

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

في انتظار مزيد توفر المعطيات الإحصائية لدى مصالح البرنامج و التنسيق مع مختلف المتدخلين يتجه التفكير نحو اعتماد:

- هدف عملياتي " تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي " هذا الهدف يتنزل في اطار الهدف الاستراتيجي باعتباره يرمي الى توفير مقومات العمل اللائق للعاملات الفلاحيات من خلال زيارات التفقد لمراقبة تشريع الشغل وتوفر ظروف الصحة والسلامة المهنية للعاملات الفلاحيات".
- المؤشر : تطور زيارات التفقد للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء "

4- التحليل :

تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي: الترفيع من عدد تدخلات متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل عن طريق التكثيف من زيارات المراقبة الميدانية، والشاملة لعاملات القطاع الفلاحي المنظم وكذلك غير المنظم وتحسيس هذه الفئة بضرورة الانخراط في احى منظومات الضمان الاجتماعي بهدف الحد من:

- غياب التغطية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات
- غياب التغطية الاجتماعية للعاملات في القطاع غير المنظم
- غياب المساواة في الأجور بين العاملات والعمال في القطاع الفلاحي
- عدم التمتع بالحقوق كأجيرة من قبيل الحق في الراحة (اليومية، الأسبوعية، السنوية) خاصة في فترات الذروة لجني المحاصيل او مواسم الزراعة.
- ضعف التغطية في القطاع غير المنظم

وهو ما من شأنه توسيع نسبة التغطية في منظومات الضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي وتوفير مقومات العمل اللائق لهن.

❑ **<u>نقاط الضعف</u>**

- عدم مرونة الشروط المتعلقة بنظام الضمان الاجتماعي في القطاع الفلاحي (شرط حصول المرأة الفلاحة على 45 يوم لاحتساب الثلاثية)
- محدودية الاليات المتاحة لدى متفقدي الشغل لاستهداف النساء في القطاعات الهشة (المهاجرات، عملة المنازل...)

- غياب خطة واضحة تستهدف تدعيم شروط الصحة والسلامة المهنية للعاملات الفلاحيات

5- خطة العمل :

ضبط خطة عمل متلائمة مع **الأهداف والمؤشرات** التي سيتم اعتمادها ترتكز على:

- القيام بحملات تحسيسية مشتركة بين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل تستهدف العاملات الفلاحيات ومشغليهم على حد السواء غايتها توعية كل منهما بحقوقهم وواجباتهم وبضرورة احترام تشريع الشغل والاتفاقيات المنظمة للقطاع الفلاحي.
- حملات مراقبة مشتركة وفردية للمستغلات الفلاحية والمزارع التي تشغل النساء الفلاحيات.
- العمل على توفير الاحصائيات اللازمة لهؤلاء العاملات وجمعها في قاعدة بيانات.
- التنسيق بين الوحدات العملياتية لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية والأطراف ذات العلاقة (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة المرأة، وزارة الفلاحة، معهد الإحصاء.) والتنسيق مع الأطراف الاجتماعية.
- ملاءمة التشريع الوطني بعد مصادقة المؤتمر 110 لمنظمة العمل الدولية على اعتبار الاتفاقية الدولية عدد 155 لسنة 1981 المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل كإحدى الاتفاقيات الأساسية والتي تدعو الى رسم سياسة وطنية للخدمات الصحية والمهنية لخلق بيئة عمل مناسبة لحماية العاملين من المخاطر وتلزم الحكومات بتنفيذ التشريعات والقوانين المطابقة لبنود الاتفاقية بمختلف القطاعات.
- رسم خارطة طريق مع الأطراف الاجتماعية لتفعيل الاتفاقيات الدولية من ذلك:
- الدفع نحو المصادقة على الاتفاقية الدولية عدد 129 المتعلقة بتفقد الشغل في القطاع الفلاحي
- الدفع نحو انفاذ القانون عدد 51 لسنة 2019 وجميع الاتفاقيات المنظمة لعملية نقل عاملات وعمال القطاع الفلاحي في ظروف تحفظ كرامتهم وتحميهم.
- برمجة جلسات عمل لتدعيم بنود الاتفاقية الدولية عدد 187 المتعلقة بالإطار الترويجي للصحة والسلامة المهنيتين (تمت المصادقة عليها بمقتضى قانون أساسي عدد 22 لسنة 2021) بهدف تدعيم ثقافة الوقاية من الاخطار المهنية لدى أطراف الإنتاج وتعزيز النهوض بالحوار الاجتماعي في اطار لجان الصحة والسلامة المهنية.
- تنزيل الاثار المدرجة بالخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي في اثارها الخمس بما يقابلها بالخطة القطاعية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي (برنامج الشغل والعلاقات المهنية) على النحو التالي:

الخطة الوطنية	الخطة القطاعية
• **الأثر(1) إرساء منظومة مساءلة تعمل على القضاء على جميع اشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات**	• التشريع: تطبيق مقتضيات تشريع الشغل على كل الفئات بما في ذلك الفئات الهشة : العاملات الفلاحيات • الدفع نحو تنقيح قانون الامومة • العمل على تطبيق مقتضيات القانون المتعلق بالعمل المنزلي. • الممارسات: الاجر العادل والمتكافئ بين الجنسين في القطاع الفلاحي. • العمل على انفاذ مقتضيات الصحة والسلامة المهنية للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي. • الحق في التغطية الاجتماعية والراحة اليومية والاسبوعية والسنوية للعاملات بالقطاع الفلاحي ووحدات الاقتصاد غير المنظم
الأثر (2) الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي	• مزيد تدعيم مشاركة المرأة العاملة في هياكل الحوار داخل المؤسسة. • مزيد تدعيم تواجد المرأة في مواقع القرار بالمؤسسات الاقتصادية. • العمل على مشاركة النساء الفلاحيات في العمل النقابي(حيث يفتقرن للتنظيم والعمل النقابي نظرا لعلاقة الهيمنة والتمييز في العمل)
الأثر (3) وضع وتنفيذ سياسات تتضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والاجر العادل	• العمل على حصول العاملات الفلاحيات على أجور مساوية للأجور التي يتقاضاها العامل الفلاحي • العمل على تأجير عمل العاملات الفلاحيات في اطار الاعمال الفلاحية العائلية. • تمكين العاملات الفلاحيات من التغطية الاجتماعية • تمكين النساء من مستغلات لتنشط بصفة مستقلة عن العائلة (تمكين المراة من حقها في الميراث الراجع للأراضي الفلاحية)
الأثر (4) المرأة والسلام والامن والأزمات وتغير المناخ	• اليات لحماية المرأة من الطرد والبطالة اثناء الازمات(أزمة كوفيد 19 مثال) • اليات ووسائل لحماية العاملات الفلاحيات في العمل في ظروف طبيعية ومناخية صعبة (توفير ملابس ووسائل الوقاية الفردية) • تحقيق الامن للعاملات الفلاحيات من خلال العمل على إيجاد حلول ناجعة بخصوص نقلهم وتنقلهم.
الأثر(5) وضع سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي	ميزانية البرنامج مع التنسيق مع الوزارات ذات العلاقة والمنظمات الدولية ومكونات المجتمع المدني

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	المؤشر الفرعي	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
ضمان توفر شروط العمل اللائق	**نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد**	نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد الشغل	-تفقد الشغل	تدعيم الرقابة في القطاع الفلاحي	تطور زيارات التفقد في مجال تفقد الشغل في مجال تفقد الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء	• القيام بحملات تحسيسية مشتركة بين متفقدي الشغل والأطباء متفقدي الشغل تستهدف العاملات الفلاحيات ومشغليهم • حملات مراقبة مشتركة وفردية للمستغلات الفلاحية والمزارع التي تشغل النساء الفلاحيات. • العمل على توفير الاحصائيات اللازمة لهؤلاء العاملات وجمعها في قاعدة بيانات. • التنسيق بين الوحدات العملياتية لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية والأطراف ذات العلاقة (• ملاءمة التشريع الوطني بعد مصادقة المؤتمر 110 لمنظمة العمل الدولية على اعتبار الاتفاقية الدولية عدد 155 لسنة 1981 المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين وبيئة العمل كإحدى الاتفاقيات الأساسية • رسم خارطة طريق مع الأطراف الاجتماعية لتفعيل الاتفاقيات الدولية • تنزيل الاثار المدرجة بالخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي	**ميزانية البرنامج**
		نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل	طب الشغل		تطور زيارات التفقد في مجال تفقد طب الشغل للوحدات الفلاحية التي تشغل عمالة هامة من النساء		

البرنامج 2 : الضمان الاجتماعي

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية:

بالرغم من مصادقة تونس على مجمل الاتفاقيات الدولية المتعلّقة بضمان حقوق النساء فإنها عجزت حتى الآن عن تأطير المرأة العاملة في القطاع غير المهيكل ودعم قدراتها وكفاءتها، حيث تعاني النساء الأجيرات في القطاع غير المنظم من ظروف العمل الشاقة وغير اللائقة خاصة على مستوى التغطية الاجتماعية والأجور المتدنية سيما في القطاع الفلاحي وهو ما ينجر عنه التبعية الاقتصادية لفائدة الرجل، وتعتبر هذه التبعية من مظاهر العنف الاقتصادي الذي تعيشه العاملة الريفية، حيث تتوفر 19.7 % فقط من الريفيات على دخل خاص، تدير 4.07 % فقط مشاريع فلاحية، بينما لا تزال 80% منهن في حالة تبعية اقتصادية تامة للرجل، وهو ما ينجر عنه حرمان المرأة الريفية من فرصة التحرر الاقتصادي الذي يمكن أن يساعدها من الخروج من دائرتي الفقر والتهميش على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

وعموما فإن الإشكاليات الخاصة بالنساء العاملات في القطاع غير المهيكل وخاصة القطاع الريفي تنعكس مباشرة على مجهودات التنمية الاقتصادية خاصة بالمناطق الداخلية والريفية ونظرا لتأثيرات الوضعية الهشة للفئة المذكورة سواء على مستوى دخل العائلة خاصة إذا ما تعلق الأمر بعائلات ذات عائل وحيد (أرملة أو مطلقة) أو على مستوى توفر مقومات العيش الكريم وبإعتبار أن دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة عامة وللمرأة الريفية خاصة يعتبر من الاولويات المرتبطة خاصة الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي، فإن خطة عمل مهمة الشؤون الاجتماعية في قطاع الضمان الاجتماعي تستهدف توسيع التغطية الاجتماعية والعمل على استقطاب القطاع غير المهيكل ومكافحة التهرب الاجتماعي بما يسمح بالحد من الفوارق بين الجنسين ومكافحة الظواهر الاجتماعية الناتجة عنه.

2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- غياب التغطية الاجتماعية للعاملات بالقطاع غير المهيكل خاصة بالمجال الفلاحي.

3-تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

في انتظار مزيد توفر المعطيات الإحصائية لدى مصالح البرنامج و التنسيق مع مختلف المتدخلين يتجه التفكير نحو اعتماد هدف عملياتي " تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي " ومؤشر : "نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي "

4- التحليل :

- ضعف التغطية الاجتماعية في القطاع غير المهيكل
- عدم ملائمة النصوص القانونية لوضعية القطاع الفلاحي الموسمي
- تعدد أوجه تشغيل النساء الفلاحات خاصة بالنسبة للعاملات في المزارع العائلية
- ضعف الموارد المالية للنساء الفلاحات بما يمكن من الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية
- غياب التحسيس و الإعلام بأهمية الانخراط في نظام التغطية الاجتماعية

5 - خطة العمل :

تسعى وزارة الشؤون الإجتماعية لتقريب الخدمات الاجتماعية للمرأة خاصة في المناطق الريفية والجبلية الوعرة وذلك بهدف إخراجها من التبعية الاقتصادية للرجل في مرحلة أولى والفقر والتهميش الاجتماعي لذلك إنطلقت الوزارة ممثلة في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض في إنجاز مشروع مشترك بدعم مالي من وكالة Millenium Challenge Corporation (MCC) يهدف لإقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي توضع على ذمة كل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض وتستعمل لتقريب خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات العلاج من الفئات الموجودة بالمناطق النائية.

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تحسين التغطية الاجتماعية	نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	التصرف لفائدة الدولة في بعض الآليات والتدخلات الاجتماعية (cnss)	تدعيم التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	نسبة التغطية الاجتماعية في القطاع الفلاحي	التحسيس والتوعية بأهمية الانخراط في أنظمة الضمان الاجتماعي صياغة نظام تغطية اجتماعية محفز وملائم للقطاع الفلاحي التنسيق مع مصالح تفقد الشغل (حملات المراقبة) التنسيق مع وزارة الفلاحة لتقييم وتصويب التدخلات ملائمة المنظومة المعلوماتية للصناديق الاجتماعية وإدراج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن الإحصائيات الصادرة عنها استغلال مخرجات مشروع خارطة الأمراض المهنية تقييم منظومة احميني إقتناء وحدات متنقلة للضمان الاجتماعي	**ميزانية البرنامج** **مشروع مشترك بدعم مالي من وكالة Millenium Challenge Corporation (MCC)**

II - البرامج

البرنامج 3 : النهوض الاجتماعي

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

تبعا لتشخيص واقع تدخلات برنامج النهوض الاجتماعي يتبين ارتباط ظاهرة الفقر بارتفاع معدلات الأمية لدى النساء خاصة بالمناطق الريفية والنائية وذلك مقارنة بالرجال من نفس المناطق الجغرافية . كما تتنامى لدى هذه الشريحة ظاهرة البطالة وهو ما يحول دون عملية إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى انتشار ظاهرة العنف المسلط عليها وبعض الظواهر الاجتماعية الأخرى(المرأة المعنفة، الامهات العازبات، الأطفال الجنح...) .

حيث تعتبر النساء أكثر عرضة للفقر من الرجال ، و كما تعاني الأسر التي ترأسها امرأة (عمومًا الأرامل في فئة عمرية متقدمة أو ليس لديهن مستوى عالٍ من التعليم) من ارتفاع معدل الفقر ، فهؤلاء النساء لا يستفدن من التغطية الاجتماعية وهو ما قد يمثل سببا لتعرضهن لخطر الوقوع تحت خط الفقر ، هذه العائلات تعول نفسها بشكل عام بفضل المساعدات كما يلاحظ وجود ظاهرة عمالة الأطفال والانقطاع المدرسي المبكر لدى هذه الأسر.

وقد أظهرت الدراسة أن المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على عمل من الرجل حتى مع تمتعها بمستوى تعليمي أعلى. حيث من المرجح أن يتعرضن للبطالة مرتين على الأقل أكثر من الرجال .وقد بلغ معدل البطالة بين النساء ضعف معدل بطالة الرجال بين عامي 2006 و 2015 بنسبة 21.6٪ مقابل نسبة 12.5٪ للرجال في نهاية الثلاثي الأول من عام 2015 .

و تجدر الإشارة إلى أن الأسر الأكثر فقرًا هي أيضًا تلك التي لديها أطفال أقل تعليماً أو الذين انقطعوا عن التعليم من المستوى الابتدائي. وهؤلاء الأطفال هم أكثر عرضة للصعوبات في الدراسة ولظاهرة الانقطاع المدرسي. حيث يعاني الطفل المنتمي إلى بيئة أسرية معوزة من عديد المشاكل كالتغيب والتسرب المدرسي وتمثل المعتمديات الأكثر فقرا تلك التي تسجل أعلى نسبة من الانقطاع المدرسي.

كما يبلغ عدد النساء الأميات ضعف عدد الرجال و تتركز هذه النسبة خاصة في مناطق الشمال الغربي (206 ألف امراة أمية) و الوسط الشرقي (227 ألف امراة أمية) و الوسط الغربي (247 ألف امراة أمية) و تتوزع نسب الأمية الأكثر ارتفاعا كالآتي :

* ولاية جندوبة : 44.1%
* ولاية سيدي بوزيد : 44.6%
* ولاية القيروان : 39.5%

كما ترتفع النسب في بعض معتمديات القيروان وسيدي بوزيد و القصرين لتبلغ نسبة 60%

كل هده العوامل أدت إلى ضعف مشاركة النساء في الدورة الاقتصادية إضافة إلى تنامي القطاع غير المهيكل (مع انخفاض التغطية الاجتماعية لفائدة الاجيرات) وارتفاع تكلفة المساعدات والتحويلات الاجتماعية الممنوحة للفئات الهشة والمرصودة ضمن ميزانية الدولة.

2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- ارتفاع ظاهرة الأمية لدى النساء مقارنة بالرجال خاصة بالمناطق الداخلية وصعوبة التمتع بخدمات تعليم الكبار
- الصعوبات التي تواجهها المرأة الحاملة للإعاقة على مستوى الإدماج والتشغيل
- ارتفاع عدد النساء المسجلات بمنظومات أمان اجتماعي و المعيلات لأسرهن مقارنة بالرجال
- صعوبات دخول النساء الفقيرات (غالبا ذوات مستوى تعليمي متدني أو أميات) إلى سوق الشغل
- استقطاب النساء الفقيرات للعمل بالقطاعات الهشة (القطاع الفلاحي / العمل بالمنازل / العمل الموسمي..) وغير المهيكلة وعدم تمتعهن بالتغطية الاجتماعية
- تنامي ظاهرة العنف المسلط على الفتيات والنساء
- ارتباط عديد الظواهر الاجتماعية (الجنوح ، العنف ، الانقطاع المدرسي المبكر...) لدى الاطفال بالوضعيات الهشة لعائلاتهم (عائلات فقيرة ومحدودة الدخل)

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

1-الهدف الاستراتيجي: المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة

المؤشرالاستراتيجي: نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية

1.1-الهدف العملياتي: تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة

المؤشر العملياتي: عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)

2.1-الهدف العملياتي: ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل

المؤشر العملياتي: عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية (PNAFN)

2-**الهدف الاستراتيجي:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

المؤشر الاستراتيجي: نسبة الأمية عند النساء

الهدف العملياتي : استقطاب الأميين

المؤشر العملياتي: نسبة استقطاب النساء الأميات

4- التحليل :

- ارتفاع معدلات الفقر خاصة بالمناطق الداخلية والريفية
- انتشار ظاهرتي الانقطاع عن التعليم والتسرب المدرسي بالمناطق الداخلية
- صعوبة التمكين الاقتصادي للنساء بالمناطق الداخلية (عوامل ثقافية ، اجتماعية واقتصادية)
- غياب برامج خصوصية لفائدة النساء والفتيات خاصة الحاملات لإعاقة

5- خطة العمل :

- تدعيم نسبة النساء المتمتعات بمشروع بعث موارد الرزق في إطار بعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة
- وضع خطة اتصالية وتحسيسية
- المساهمة في مقاومة ظاهرة العنف المسلط على المراة من خلال تدعيم قدرات العاملين في القطاع الاجتماعي (الرصد ، المتابعة والمرافقة...) و التحيسيس بالظاهرة
- تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الادماج الاقتصادي
- اعداد مشروع قرار التنقيط وإدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن المؤشرات المعتمدة
- استقبال والإحاطة بالنساء ضحايا العنف عن طريق مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي في إطار برنامج مرافقة خصوصي
- التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات
- الشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز فرص بعث المشاريع للفئة المستهدفة
- تطوير برامج التعاون الدولي
- الشراكة مع الهياكل الوزارية (الفلاحة ، التشغيل والتكوين المهني ، المرأة والأسرة ، ....)
- استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءاة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف)

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	القيادة والتخطيط والاشراف في مجال النهوض الاجتماعي	تحسين النسق السنوي لإسناد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة	عدد مشاريع بعث موارد الرزق للعائلات المعوزة المحدثة سنويا (يهدف هذا المؤشر لاستهداف النساء المعيلات لأسرهن)	تدعيم نسبة النساء المتمتعات بمشروع بعث موارد الرزق في إطار بعث موارد الرزق لفائدة العائلات الفقيرة تدعيم الشراكة خاصة مع الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي و مجال الإعاقة قصد تمكين الفئات المعنية من آليات الادماج الاقتصادي التمييز الإيجابي للجمعيات التي تعنى ببعث موارد رزق للنساء الفقيرات في إطار أشغال اللجنة الفنية للتمويل العمومي للجمعيات الشراكة مع المجتمع المدني لتعزيز فرص بعث المشاريع للفئة المستهدفة تطوير برامج التعاون الدولي الشراكة مع الهياكل الوزارية (الفلاحة ، التشغيل والتكوين المهني ، المرأة والأسرة ، ....)	**ميزانية البرنامج**

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
المساهمة في مقاومة الفقر والحد من إقصاء الفئات المهمشة	نسبة النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	صرف المساعدات للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	ضمان توجيه المساعدات الاجتماعية للنساء المعوزات ومحدودات الدخل	عدد النساء من العائلات المعوزة المنتفعات بالمساعدات الاجتماعية	اعداد مشروع قرار التنقيط وإدراج بعد النوع الاجتماعي ضمن المؤشرات المعتمدة	**ميزانية البرنامج**
المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	نسبة الأمية عند النساء	تعليم الكبار	استقطاب الأميين	نسبة استقطاب النساء الأميات	استهداف النساء الأميات خاصة بالمناطق الداخلية والنائية والمرور من مرحلة التدريس البسيط (القراءاة والكتابة) إلى مرحلة إكساب المهارات الحياتية (التكوين في الحرف)	**ميزانية البرنامج**

- **البرامج**

البرنامج 4 : الهجرة والتونسيين بالخارج

1- أهم الإشكاليات المتعلقة بالنوع الاجتماعي على مستوى السياسة العمومية :

أظهرت نتائج المسح الوطني للهجرة الدولية ، والذي اعتمد معيار مهاجر كل شخص تونسي يبلغ من العمر 15 سنة فما فوق أقام بتونس ويقيم حاليا بالخارج لمدة تتجاوز 3 أشهر، أن عدد المهاجرين يقدر حاليا 566.000 مهاجرا ويتبين أن 10/1 مهاجرين تولى القيام باستثمار بالوطن وهي نسبة ترتفع بتقدم سن المهاجر. غير أن هذه الاستثمارات تواجه عديد الصعوبات على مستوى تعقيد الاجراءات الإدارية ومحدودية رأس المال فضلا عن ضعف الحوافز المالية و الضريبية.

كما يبلغ عدد المهاجرين العائدين 211.000 مهاجرا (83.41% رجال و 16.58% نساء) وتواجه النساء العائدات إضافة إلى صعوبات التشغيل وتوفير مستوى دخل ، صعوبات في الاندماج الاجتماعي.

أما على مستوى دول الإقامة فتبرز عدة ظواهر على غرار العنف الاسري ، التبني ، الزواج المختلط ببلدان الاقامة (سواء زواج مدني او عرفي ببلدان الخليج خاصة) الشيء الذي ينجر عنه تنامي المخاطر الاجتماعية على المرأة والاطفال. وقد تعمقت هذه الظواهر مع انتشار جائحة كوفيد 19 والتي أدت لتنامي ظاهرة العنف المسلط على النساء والاطفال .

كما تعاني النساء المهاجرات من عدة صعوبات(وضعيات ادارية غير سليمة، هجرة غير نظامية ، بطالة، زواج وعلاقات خارج الاطر القانونية...) وهو ما يخلق عدة عوائق على مستوى إجراءات الاقامة ، دراسة الابناء، التشغيل مما يدفعها للعمل بالأشغال الهشة وهو ما يؤدي الى استغلالها وعدم تمتعها بحقوقها خاصة في الميدان الفلاحي.

كما يلاحظ عزوف المهاجرات في وضعيات غير سليمة (هجرة غير نظامية، زواج على خلاف الصيغة القانونية...) عن التعامل مع المؤسسات لاسيما منها المصالح الاجتماعية التابعة للديوان. وأخيرا تواجه المهاجرات والجالية عموما ضعف التغطية الحالية للخدمات الإجتماعية حيث تناهز نسبة التغطية الحالية للخدمات الإجتماعية الموجهة لأفراد الجالية ((54 ملحق إجتماعي و8 مرشدات إجتماعيات و 11 عون محلي) فيما يبلغ عدد الفضاءات التابعة للديوان 12 فضاء.

2- الإشكاليات ذات الأولوية :

- تنامي ظاهرة الهجرة الغير نظامية للاطفال والنساء مقارنة بالسنوات السابقة .
- تنامي هجرة الاطارات والكفاءات من العنصر النسائي .
- تنامي الاحزاب اليمينية التي تعادي المهاجرين والمهاجرات.
- صعوبات التغطية بالخدمات الاجتماعية.

3- تحديد الهدف أو الأهداف المتعلقة بالحد من الإشكالية المطروحة :

الهدف الاستراتيجي : تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية
المؤشرالاستراتيجي: نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية

4- التحليل :

-

5- خطة العمل :

- تامين الاحاطة بالأسر والعائلات سواء بالخارج او بالداخل وتامين المرافقة الاجتماعية والقانونية للمراة المهاجرة.
- بعث آلية مستدامة تعنى باليقظة والمتابعة والمرافقة للمرأة العاملة المنتهكة حقوقها
- إبرام اتفاقيات شراكة مع الهيئات القانونيّة (منظمة محامون بلا حدود، الهيئة الوطنية للمحامين بتونس) للدفاع عن حقوق المهاجرات ومتابعة قضاياهن داخل حدود الوطن وخصوصا خارجه ببلدان الإقامة ووضع خلايا إصغاء والنهوض بشبكة محامين متطوعين وأخصائيين نفسانيين وأطباء متطوعين أو انتداب مستشارين قانونيين عند الحاجة.
- متابعة اوضاع المراة المهاجرة وتحسيسها بدورها في الحفاظ على التوازن الاسري .
- وضع برامج واليات لتاطير وحماية المراة والاجيال الجديدة من الظواهر الاجتماعية السلبية.
- توسيع دائرة النوادي والجمعيات النسائية وتدعيمها من اجل حمايتها وتشجيع المراة المقيمة بالخارج على المشاركة في الجمعيات وفي مختلف الهياكل المتواجدة بالخارج قصد تسهيل عملية ادماجها ببلد الاقامة.
- تنظيم ندوات وملتقيات ثقافية وتنشيطية بدور التونسي بالخارج لفائدة المراة المهاجرة وتكثيف الاستشارات القانونية لفائدة العائلات التونسية بدور التونسي للتعريف بقانون بلد الإقامة في مجال حقوق الطفل والمرأة.

- -القيام بحملات تحسيسية بخصوص مقاومة ظواهر عقود العمل المزيفة والاتجار بالبشر.
- إبرام اتفاقيات مع البلدان المستقبلة حول إمكانية النفاذ إلى برامج التكوين لفائدة الشباب المهاجر بصفة غير قانونية لاسيما منهم النساء.
- القيام بإنتدابات قصد تعزيز تغطية أفراد الجالية بخدمات إطارات وأعوان التأطير بالخارج (ملحقين إجتماعين ومرشدات إجتماعيات و اعوان محليين) وبعث مراكز إجتماعية وثقافية جديدة لتقريب وتكثيف الخدمات للجالية.
- تشريك الجالية وتصويب الانشطة لمستحقيها واعتماد منهجية مرنة وتشاركية ومقاربة اجتماعية مع الجمعيات والوزارات لاسيما منها وزارة المراة والاسرة وكبار السن

الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء	النشاط	الأهداف العملياتية	مؤشرات التصرف	الأعمال	مصدر التمويل
تدعيم مساهمة التونسيين بالخارج في مجهودات التنمية	نسبة مشاركة التونسيات المقيمات بالخارج في المشاريع الاستثمارية	القيادة والإشراف في مجال الهجرة والتونسيين بالخارج.	تدعيم مساهمة التونسيات المقيمات في الخارج في المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع الاستثمارية الممولة من قبل التونسيات المقيمات بالخارج	- تنظيم ندوات بالداخل والخارج للتعريف بفرص الاستثمار بالشراكة مع الهياكل العاملة في مجال الاستثمار والتنمية - تنظيم ندوات وملتقيات ثقافية وتنشيطية بدور التونسي بالخارج لفائدة المراة المهاجرة - تشريك الجالية وتصويب الانشطة لمستحقيها واعتماد منهجية مرنة وتشاركية ومقاربة اجتماعية مع الجمعيات والوزارات	**ميزانية البرنامج**

III - الإشكاليات والمقترحات

- **الإشكاليات:**

- غياب المعطيات الإحصائية مبوبة وفقا للنوع الاجتماعي.
- تعدد الهياكل المتدخلة في تركيز المقاربة (هياكل وزارية قطاعية ، مراكز دراسات وبحوث، مجلس النظراء...).
- البطء في تطبيق مكونات الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي وعدم وجود خطط قطاعية وزارية منبثقة عنها.
- صعوبة التنسيق على مستوى تبادل المعطيات ومتابعة مختلف الأشغال المنجزة.
- عدم إدراج معطى النوع الاجتماعي ضمن التطبيقات و المنظومات المعلوماتية.

- **المقترحات:**

- حوكمة التصرف في ملف النوع الاجتماعي هيكليا وعلى مستوى تنسيق الأشغال وتبادل المعطيات.
- تفعيل دور مراكز البحوث والدراسات القطاعية والمعهد الوطني للإحصاء لتوفير آليات جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها.
- مراجعة وتقييم تنفيذ مكونات الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي والدفع نحو صياغة خطط قطاعية وزارية.
- متابعة أشغال تركيز المنظومات المعلوماتية ضمن الهياكل الوزارية وتشخيص الصعوبات والعوائق .

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

ملحق عدد 1

بيانات حول المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج لفائدة التونسيين بالخارج

المشاريع الجملية	عدد المشاريع		
	سنة 2020	سنة 2021	التطور
المشاريع المصادق عليها لفائدة التونسيين بالخارج	1 575	2 370	%50
المشاريع الجملية المصادق عليها	20 901	14 346	%31-
نسبة مساهمة التونسيين بالخارج في المشاريع الجملية	**%7,54**	**%16,52**	